نشأة اللغات

إعداد

د. ترحيب بن ربيعان الدوسري

أستاذ مشارك في قسم أصول الفقه
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

ملخص البحث

وزع الباحث المادة العلمية لبحثه على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث ، تكلم في المقدمة عن أهمية علم أصول الفقه عموماً والمسألة المبحوثة على وجه الخصوص ، وأما التمهيد فاشتمل على التعريف بمفردات عنوان البحث وسبب وضع اللغة ، وذكر في المبحث الأول آراء العلماء في نشأة اللغة واختلافهم في كونها توقيفية أو اصطلاحية ثم أردفه بالمبحث الثاني في بيان أدلة كل قول من المنقول والمعقول مع بيان وجه الدلالة من تلك الأدلة والاعتراضات الواردة على الاستدلال بها ، وأما المبحث الثالث ففي بيان الراجح من تلك الأقوال بدليله ، مع التنبيه على سبب الخلاف في المسألة ، وقد ضم المبحث الخامس الثمرات والآثار التي ترتبت على الخلاف في مسألة نشأة اللغات حيث ذكر أربع مسائل ، المسألة الأولى في الثمرات العقدية ، والثانية في الثمرات الأصولية ، والثالثة في الثمرات الفقهية والرابعة في الثمرات اللغوية ، ثم ختم بحثه بأهم النتائج التي توصل إليها أثناء بحثه ، وذيله بفهارس خادمة للبحث .

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ...

* * *

المقدمة :

أهمية الموضوع :

إن علم أصول الفقه علم أصيل متين ، وأساس ضروري لفهم دلالات الألفاظ الشرعية ، لذا كان لزاماً على من أراد التفقه في الكتاب والسنة الإحاطة به ، ومعرفته حق المعرفة ، واختيار الآراء الأصولية والمسائل فيه بناء على ما يرجحه الدليل الصحيح والنظر القويم.

لكنه علم – كغيره من العلوم – دخلت فيه مسائل غريبة عنه ، ودخيلة عليه ، فزادته تعقيداً ، وربما شوهت جماله وحسنه وأذهبت رونقه وبريقه ، بل نَفَّرت عنه كثيراً من طلابه لا سيما في هذا العصر التي قل فيها أهل العلم الراسخون في كل فن ، مع كثرة الصوارف والشواغل عن طلب العلم بعامة وأصول الفقه بخاصة .وتشعبت الحياة فيها وتنوعت تنوعاً لا ينحصر .

إضافة على ما سبق فإن بعض المسائل – على غرابتها وتنافرها مع علم أصول الفقه ، بل ونفرته عنها – أس الخلاف فيها مسائل كلامية عقائدية منحرفة عن جادة أهل الحق من السابقين الأولين والأئمة المتقدمين .

وهذه المسألة مع غرابتها وبعدها عن هذا العلم فقد ولدت نتاجاً مشوهاً أصبح فيما بعد من مباحث علم أصول الفقه ومن ضروريات مباحثه ، فقلما يخلو عنه مصنف أصولي .

سبب اختيار الموضوع :–

لقد توافرت وتواردت بعض الأسباب جعلتني أرغب في بحث هذه المسألة منها ما يأتي :–

١–الرغبة في تنقية علم أصول الفقه مما علق به مما ليس منه .

٢–استعادة بعض بريق علم أصول الفقه وجماله وحسنه .

٣–إبراز ارتباط كثير من المسائل الأصولية بمسائل عقدية ، ليسهل على الباحث الترجيح بين الأقوال المختلفة .

٤–اضطراب أهل العلم في تعداد ثمراتها المترتبة على بحثها ودراستها ، فمن قائل بأنها رياضة فكرية محضة ، ومن قائل بأنها مسألة علمية .

٥–لعدم علمي بأن أحداً من الباحثين أفردها ببحث أو تصنيف فيها .

خطة البحث :

لقد توزعت مادة البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث :

أما المقدمة : فقد اشتملت على أهمية الموضوع وسبب اختياره وخطة البحث ، ومنهجه .

وأما التمهيد فاشتمل على التعريف بمفردات عنوان البحث ، وبيان سبب وضع اللغة ، وفيه مطلبان.

وأما المباحث فقد فصلتها على النحو التالي :

المبحث الأول : في آراء العلماء في نشأة اللغة .

المبحث الثاني : في أدلة كل قول .

المبحث الثالث : في الترجيح في المسألة .

المبحث الرابع : في ثمراتها وآثارها : وفيه أربع مسائل :

المسألة الأول : في الثمرات العقدية .

المسألة الثانية : في الثمرات الأصولية .

المسألة الثالثة : في الثمرات الفقهية .

المسألة الرابعة : في الثمرات اللغوية .

منهجي في البحث :

كان سيري في بحث هذه المسألة على النحو التالي :

١- جمع الأقوال في المسألة وتحقيق نسبتها إلى قائليها من مصادرها الأصيلة .

٢- ذكر أدلة كل قول مع بيان وجه الدلالة من الدليل لكلٍّ معتمداً على المصادر المعتبرة.

٣- بيان الغامض من الألفاظ .

٤- التعريف بالمصطلحات العلمية .

٥- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في صلب البحث بما يفيد القاريء إن شاء الله.

٦- عزو الآيات الكريمة إلى موطنها في المصحف وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية فيها.

٧-تخريج الأحاديث النبوية من مظانها ، مع بيان درجتها من حيث الصحة أو الضعف معتمداً على أقوال أهل الشأن والاختصاص في ذلك .

وقد سميت هذا البحث : (نشأة اللغات) راجياً من العلي الأعلى أن يتقبل منا صالح الأعمال ، وأن يجنبنا الزلل والخطأ ، وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وأحبتنا ، وأن ينصر دينه ويعلي كلمته.

وصلى الله وسلم على نبينا وحبيبنا وقدوتنا وإمامنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ....

التمهيد :

في التعريف بمفردات عنوان البحث ، وبيان سبب وضع اللغة ،

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : في التعريف بمفردات عنوان البحث ، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى : في تعريف لفظة : نشأة :

النَّشْأة [١] : تأتي بمعنى أول الأمر ، وبدايته ، وحدوث الشيء وتجدده ، يقال : أنشأ الله الخلق ، أي ابتدأ خلقهم ، ونشأ الشيء نَشْأً ونُشوءاً ، إذا حدث وتجدد ، ونشأ الشيء عن غيره ، أي تولد ، وأنشأ الشيء : إذا أحدثه وأوجده.

فالمراد من نشأة اللغة : أول حدوثها وأصل بدايتها .

المسألة الثانية : في تعريف لفظة : اللغات . وفيها فرعان :

الفرع الأول : في تعريف اللغات من حيث اللغة .

اللغات جمع لغة[٢] ، وهي مأخوذة من : لغا بكذا إذا تكلم به .

الفرع الثاني : في تعريف اللغات اصطلاحاً .

واللغة اصطلاحاً[٣] : هي الألفاظ الموضوعة للمعاني .

شرح قيود التعريف[٤] :

اللفظ : صوت معتمد على مخرج حرف فصاعداً . فاللفظ شامل للمستعمل والمهمل ، المفرد والمركب .

والمراد بالوضع : تعيين اللفظ بإزاء المعنى ، فيعم ما يكون بنفسه أو بقرينة فيتناول الحقائق والمجازات.

والمعنى : ما يقصد باللفظ .

ثم تضاف كل لغة إلى أهلها أو يجري عليها صفة منسوبة إليهم فيقال لغة العرب ولغة عربية تمييزاً لها عما سواها .

المطلب الثاني : في بيان سبب وضع اللغة[٥]

لما خلق الله تعالى الإنسان غير مستقل بمصالحه في معاشه من مأكول ومشروب وملبس ومسكن وما يلحق بها من الأمور الحاجية ، مفتقراً إلى معاضدة غيره من بني جنسه على ذلك ، وكانت المعاضدة لا تتأتى له إلا بتعريف ما في الضمير والواقع ، إما باللفظ ، أو بالكتابة ، أو بالإشارة كحركة اليد والرأس ، أو بالمثال : وهو أن نجعل لما في الضمير شكلاً ، فإنه أيضاً كذلك لا يعسر ، بل يتعذر أن يجعل لكل شيء مثال يطابقه ، وقد يبقى المثال أيضاً بعد انقضاء الحاجة فيقف عليه من لا يريد وقوفه عليه .

والإشارة لا تفي بجميع الأشياء أيضاً ، وكيف وهي لا تقع إلا في المحسوسات أو ما أجري مجراها ، فلا يمكن الإشارة إلى الغائب والمعقول والمعدوم .

والكتابة فيها من الحرج ما لا يخفى .

وكانت الألفاظ أيسر على العباد ، فلا مشقة ولا تكلف فيها ، مع أنها مقدرة بقدر الحاجة ، توجد مع وجودها ، وتنقضي مع انقضائها ، وأعم فائدة ، لأنها صالحة للتعبير بها عن كل مراد حاضر أو غائب ، معدوم أو موجود ، معقول أو محسوس ، قديم أو حادث ، أعطى الله عباده القدرة على هذه الألفاظ ، لإفهام مرادهم ، وتحقيق مقصودهم ومصالحهم متى شاؤوا ، وهداهم سبحانه وتعالى لأن يُعَلِّموا غيرهم بها .

فبها يحصل التفاهم والتخاطب بين الناس على الوجه الأكمل والأمثل .

المبحث الأول : في آراء العلماء في نشأة اللغة

اختلف العلماء في الواضع للغة على أقوال أهمها ما يأتي[٦] :

الأول[٧]: أن الواضع : هو الله سبحانه ، وهو القول بالتوقيف وهو قول جمهور الأئمة من الصحابة والتابعين وتابع التابعين،وطوائف من أصحاب الإمام أحمد[٨]كأبي بكر عبد العزيز[٩]وإليه مال ابن قدامة المقدسي[١٠]، وهو قول الأشعري[١١] وابن فورك[١٢] وغيرهما.

ثم تنازع هؤلاء في التوقيف : هل المراد به : تكليم الله لآدم ومخاطبته له مباشرة ، أو أن الله أوحي إليه على لسان من يتولى خطابه وإفهامه ، أو أنه عرفه بها بتعريف ضروري فيه ، أو أن الله خلق الألفاظ الموضوعة في جسم ثم أسمعه إياها وخلق له العلم الضروري بأنها قصدت للدلالة على المعاني ، أو بأن ألقي في روع آدم من غير كسب منه بوضع هذه الألفاظ بإزاء هذه المعاني ، فيعبر عما يريده ويتصوره بلفظه ، أو بجميع ذلك .

قال الغزالي[١٣] : (أما التوقيف فبأن يخلق الأصوات والحروف بحيث يسمعها واحد أو جمع ويخلق لهم العلم بأنها قصدت للدلالة على المسميات والقدرة الأزلية لا تقصر عن ذلك)[١٤].

القول الثاني[١٥] : أن الواضع : هو البشر ، وهو القول بالاصطلاح وهو مذهب أبي هاشم[١٦] وأتباعه من المعتزلة[١٧] وجماعة من المتكلمين .

والمراد بالاصطلاح : هو أن يجمع الله دواعي جمع من العقلاء للاشتغال بما هو مهمهم وحاجتهم من تعريف الأمور التي يريدونها لاستقامة معيشتهم ، فيبتديء واحد ويتبعه الآخر حتى يتم الاصطلاح ، بل الواحد ربما ينقدح له وجه الحاجة و إمكان التعريف بتأليف الحروف فيتولى الوضع ثم يعرف الآخرين بالإشارة والتكرير معها للفظ مرة بعد أخرى ، كما يفعل الوالدان بالولد الرضيع وكما يعرف الأخرس ما في ضميره بالإشارة والتكرار مرة بعد أخرى .

القول الثالث[١٨] : القدر الذي يدعو به غيره إلى التواضع ثبت توقيفاً والبقية اصطلاحاً . وبه قال أبو اسحاق الاسفرائيني [١٩] وجماعة من أصحابه .

والقول الرابع[٢٠] : أن ابتداء اللغة وقع بالاصطلاح والباقي توقيف .

القول الخامس[٢١] : التوقف : بمعنى أنه يجوز كل واحد من هذه الأقوال من غير جزم بأحدها ، وهذا قول القاضي أبي يعلى [٢٢]وابن عقيل[٢٣] وهو ظاهر كلام أبي بكر عبد العزيز ، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلانى[٢٤] والجويني[٢٥] وابن برهان[٢٦] وغيرهم . وحكي عن جمهور الأصوليين[٢٧] .

قال القاضي أبو يعلى : (ويجوز أن يسموا الأشياء بغير الأسماء التي وصفها الله تعالى لها ، إذا لم يحصل منه حظر لذلك ، فإن حظر ذلك لم يجز مخالفة الاسم ، ومتى لم يحظر ذلك كان للشيء اسمان : أحدهما : موقف عليه ، والآخر متواضع عليه)[٢٨].

والقول السادس [٢٩] : أن دلالة اللفظ على المعنى لمناسبة طبيعية بينهما . وإليه ذهب عباد بن سليمان الصيمري[٣٠] .

قال السبكي[٣١] : (وهذا يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تلك المناسبة الطبيعية حاملة للواضع على الوضع . وهذا الوجه حكاه الآمدي[٣٢] .

والثاني : أن تلك المناسبة الطبيعية وحدها كافية في كون تلك الألفاظ دالة على تلك المعاني من غير احتياج إلى الوضع . وهذا الوجه حكاه الرازي[٣٣])[٣٤] .

المبحث الثاني : في أدلة كل قول

أولاً :- احتج القائلون بأن اللغة توقيفية [٣٥] : بالمنقول والمعقول :

أما المنقول :

١-فقوله سبحانه : { وعلم آدم الأسماء كلها }سورة البقرة آية ٣١ .

فهذه الآية دلت على أن الله سبحانه وتعالى علم آدم الأسماء كلها ، وإذا ثبت ذلك في الأسماء ثبت أيضاً في الأفعال والحروف ، إذ لا قائل بالفرق . وأيضاً الاسم ، إنما سمي اسماً لكونه علامة على مسماه ، والأفعال والحروف كذلك ، وتخصيص الاسم ببعض أنواع الكلام اصطلاح للنحاة[٣٦] .

إلا أن السلف اختلفوا في الأسماء التي علمها الله آدم على قولين معروفين[٣٧] :

الأول : علمه أسماء من يعقل ، لقوله : { ثم عرضهم على الملائكة } سورة البقرة آية ٣١ ، فالضمير في : عرضهم ، لا يكون إلا لمن يعقل ، وما لا يعقل يقال فيها : عرضها .

ولهذا قال أبو العالية[٣٨] : علمه أسماء الملائكة ، لأنه لم يكن حينئذ من يعقل إلا الملائكة ولا كان إبليس قد انفصل عن الملائكة ، ولا كان له ذرية .

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[٣٩] : علمه أسماء ذريته كلهم .

ويشهد لهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : (أن آدم سأل ربه أن يريه صور الأنبياء من ذريته فرآهم ، فرأى فيهم مَنْ يَبِصُ[٤٠] .

فقال : يا رب من هذا .

قال : ابنك داود)[٤١].

فيكون قد أراه صور ذريته أو بعضهم وأسماءهم وهذه أسماء أعلام لا أجناس .

القول الثاني : أن الله علمه أسماء كل شيء . وهذا هو قول الأكثرين كابن عباس(٤٢) وأصحابه .

قال ابن عباس : علمه حتى الفسوة والفسية ، والقصعة والقصية ، أراد أسماء الأعراض والأعيان ، مكبرها ومصغرها .

والدليل على ذلك : ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث الشفاعة إن الناس يقولون : (يا آدم : أنت أبو البشر خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وعلمك أسماء كل شيء) (٤٣).

وأيضاً قوله : { الأسماء كلها } : لفظ عام مؤكد ، فلا يجوز تخصيصه بالدعوى.

وأما قوله : { ثم عرضهم } ، فلأنه اجتمع من يعقل ومن لا يعقل فغلب من يعقل ، كما قال : {فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع }سورة النور آية ٤٥ .

قال عكرمة(٤٤) : علمه أسماء الأجناس دون أنواعها ، كقولك : إنسان ، وجن ، وملك ، وطائر.

وقال مقاتل(٤٥) وابن السائب(٤٦) وابن قتيبة(٤٧) : علمه أسماء ما خلق في الأرض من الدواب والهوام والطير .

قال قتادة(٤٨) : علم آدم من الأسماء أسماء خلقه ما لم يعلم الملائكة ، وسمى كل شيء باسمه ، وأنحى منفعة كل شيء إلى جنسه .

والمعنى : علمه أسماء الأجناس وعرفه منافعها ، هذا كذا ، وهو يصلح لكذا(٤٩).

وقد ميز كل مسمى باسم يدل على ما يفصله من الجنس المشترك ، ويخصه بدون ما سواه ، ويبين به ما يرسم معناه(٥٠).

وقال ابن خويز منداد(٥١) في هذه الآية دليل على أن اللغة مأخوذة توقيفاً وأن الله تعالى علمها آدم عليه السلام جملة وتفصيلاً (٥٢).

وقال الجصاص (٥٣) : (وهذه الآية تدل على أن أصول اللغات كلها : توقيف من الله تعالى لآدم عليه السلام عليها على اختلافها وأنه علمه إياها بمعانيها إذ لا فضيلة في معرفة الأسماء دون المعاني ، وهي دلالة على شرف العلم وفضيلته ، لأنه تعالى لما أراد إعلام الملائكة فضيلة آدم علمه الأسماء بمعانيها حتى أخبر الملائكة بها ولم تكن الملائكة علمت منها ما علمه آدم فاعترفت له بالفضل في ذلك) (٥٤) .

كما اختلفوا في المعروض على الملائكة : هل هو الأشخاص أو أسماء الأشخاص؟(٥٥)

فقال ابن مسعود(٥٦) وغيره : عرض الأشخاص ، لقوله تعالى : { عرضهم } ، وقوله : {أنبئوني بأسماء هؤلاء }سورة البقرة آية ٣١.

ولأن العرب تقول : عرضت الشيء ، فأعرض أي أظهرته فظهر ، ومنه عرضت الشيء للبيع ، وفي الحديث : (إنه عرضهم أمثال الذر) (٥٧).

وقال ابن عباس وغيره : عرض الأسماء .

ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود : عرضهن ، فأعاد على الأسماء دون الأشخاص ، لأن الهاء والنون أخص بالمؤنث .

وفي قراءة أبي (٥٨) : عرضها .

فمن قال في الأسماء إنها التسميات فاستقام على قراءة أبي : عرضها ، وتقول في قراءة من قرأ : عرضهم : إن لفظ الأسماء يدل على أشخاص فلذلك ساغ أن يقال للأسماء : عرضهم .

وقال في : (هؤلاء) ، المراد بالإشارة إلى أشخاص الأسماء لكن وإن كانت غائبة فقد حضر ما هو منها بسبب وذلك أسماؤها .

قال ابن عطية[٥٩] : والذي يظهر أن الله تعالى علم آدم الأسماء وعرضهن عليه مع تلك الأجناس بأشخاصها ثم عرض تلك على الملائكة وسألهم عن تسمياتها التي قد تعلمها ثم إن آدم قال لهم هذا اسمه كذا وهذا اسمه كذا.

وقال الماوردي[٦٠] : وكان الأصح توجه العرض إلى المسمين[٦١] .

فإن قيل[٦٢] : لا نسلم ظهور الآية المذكورة في دلالتها على المطلوب : لأنا نقول إن المراد بالتعليم من قوله تعالى : { وعلم آدم الأسماء كلها } سورة البقرة آية ٣١ ، إنما هو إلهامه وبعث داعيته على الوضع ، وسمي بذلك معلماً لكونه الهادي إليه والملهم ومحرك الداعية كما تنسب جميع أفعالنا إلى الله تعالى ، لا بمعنى أنه أفهمه ذلك بالخطاب على ما قال تعالى في حق داود : { وعلمناه صنعة لبوس لكم }سورة الأنبياء آية ٨٠ ، معناه ألهمناه ذلك ، وقوله تعالى في حق سليمان : { ففهمناها سليمان } سورة الأنبياء آية ٧٩ ، أي ألهمناه .

فالتعليم لا ينحصر في الإرسال لجواز حصوله بالإلهام ، والإلهام لا يوجب كون اللغة توقيفية .

ولو سلمنا[٦٣] : أنه أراد بها تعليمه جميع الأسماء مطلقاً غير أن ذلك يدل على أن علْمَ آدم بها كان توقيفياً ، ولا يلزم أن يكون أصلها بالتوقيف ، لجواز أن يكون من مصطلح خلق سابق على آدم ، والباري تعالى علمه ما اصطلح عليه غيره .

ولو سلمنا[٦٤]: أن الله علم آدم جميع الأسماء وأوقفه عليها ، لكن يحتمل أنه أنسيها أو لم يعلم غيره ثم اصطلح بعده أولاده على هذه اللغات المعهودة الآن ، والكلام إنما هو في هذه اللغات .

ولو سلمنا[٦٥] : فإن لفظة الأسماء صيغة عموم ، فلعله أراد به أسماء السماء والأرض وما في الجنة والنار دون الأسامي التي حدثت مسمياتها بعد آدم عليه السلام من الحِرَف والصناعات والآلات ، وتخصيص قوله تعالى : { كلها } ، كتخصيص قوله تعالى : {وأوتيت من كل شيء }سورة النمل آية ٢٣.

وقوله تعالى : { تدمر كل شيء بأمر ربها فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم }سورة الأحقاف آية ٢٥، إذ يخرج عنه ذاته وصفاته[٦٦] .

فالجواب عما ذكر : بأن ذلك خلاف الظاهر ، وظنون لا تسند إلى دليل عقلي ولا نقلي ، ولو عطلت الأدلة الشرعية بمجرد فرض الاحتمالات الممكنة من غير أن تسند بدليل لبطلت الشريعة ، وهذا صريح في بطلان تلك الدعاوى .

قال ابن أمير الحاج[٦٧] : (فخلاف الظاهر من الآية مخالفة قوية ونحن ندعي الظهور والاحتمالات البعيدة لا تدفعه :

أما الأول : فلأن المتبادر من تعليم الله تعالى آدم الأسماء تعريف الله إياه الألفاظ الموضوعة لمعانيها وتفهيمه بالخطاب لا بالإلهام .

وأما الثاني : فلأن الأصل عدم وضع سابق على أن القوم المشار إليهم لم يثبت وجودهم على الوجه المذكور ولو ثبت لم يلزم أن هذه اللغات كانت لهم ولا يصار إلى خلاف الظاهر إلا بدليل كالإجماع في وعلمناه ولم يوجد هنا)[٦٨].

وقال الآمدي[٦٩] : (والجواب : قولهم : المراد من تعليم آدم ، إلهامه بالوضع والاصطلاح مع نفسه وهو خلاف الظاهر من إطلاق لفظ التعليم .

ولهذا فإن من اخترع أمراً واصطلح عليه مع نفسه يصح أن يقال إنه ما علمه أحد ذلك ، ولو كان إطلاق التعليم بمعنى الإلهام بما يفعله الإنسان مع نفسه حقيقة لما صح نفيه ، وحيث صح نفيه دل على كونه مجازاً ، والأصل في الإطلاق الحقيقة .

ولا يلزم من التأويل فيما ذكروه من التعليم في حق داود وسليمان التأويل فيما نحن فيه إلا أن الاشتراك في دليل التأويل ، والأصل عدمه .

وقولهم : أراد به الأسماء الموجودة في زمانه ، إنما يصح أن لو لم يكن جميع الأسماء موجودة في زمانه وهو غير مسلم بل الباري تعالى علمه كل ما يمكن التخاطب به ويجب الحمل عليه عملاً بعموم اللفظ .

قولهم : من الجائز أن يكون جميع الأسماء من مصطلح من كان قبل آدم .

قلنا : وإن كان ذلك محتملاً إلا أن الأصل عدمه فمن ادعاه يحتاج إلى دليل ، وبه يبطل أنه يحتمل أنه أنسيها إذ الأصل عدم النسيان وبقاء ما كان على ما كان) .

٢-أن الله سبحانه ذم قوماً على تسميتهم بعض الأشياء من دون توقيف بقوله : { إن هي إلا أسماء سميتموها انتم وآباؤكم من أنزل الله بها من سلطان } سورة النجم آية ٢٣ ، فدل على أن ما عداها توقيف ، وإلا لما صح هذا الذم[٧٠].

أجيب[٧١] : بأن المراد من الآية ما اخترعوه من الأسماء للأصنام من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام ، ووجه الذم مخالفة ذلك لما شرعه الله .

أو يقال : إنهم إنما استحقوا الذم لاطلاقهم لفظ الإله على الصنم مع اعتقاد تحقق مسمى الإلهية فيها[٧٢] .

ويُرَّد هذا الاعتراض ويقال [٧٣] : بأن هذا خلاف الظاهر منها من إضافة الذم إلى التسمية ولا يقبل من غير دليل .

٣-قوله سبحانه : {ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم } سورة الروم آية ٢٢ ، فإنه لا يجوز أن يكون المراد اختلاف تأليفات الألسنة وتركيبها ، لأن ذلك في غير الألسن أبلغ وأكمل فلا يفيد تخصيص الألسنة بالذكر ، فبقي أن يكون المراد اختلاف اللغات:

إما بطريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

أو إطلاق اسم العلة على المعلول ، أو اسم المحل على الحال ، وحينئذ فلولا أنها توقيفية لما امتن علينا بها[٧٤] .

أجيب : بأن المراد من قوله تعالى : { واختلاف ألسنتكم } التوقيف عليها بعد الوضع ، وإقرار الخلق على وضعها.

كما يعترض أيضاً ويقال : إن اللسان اسم للجارحة المخصوصة وهي غير مرادة بالإجماع فلا بد من المجاز فليس صرفه إلى اللغات أولى من صرفه إلى القدرة على اللغات أو إلى مخارج اللغات[٧٥].

ويرد هذا الاعتراض[٧٦] : بأنه لا يخفى أن حمل اللفظ على اختلاف اللغات دون حمله على الإقدار على اللغات أولى وأظهر ، لكونه أقل في الإضمار ، إذ هو يفتقر إلى إضمار اللغات لا غير ، وما ذكروه يفتقر إلى إضمار القدرة على اللغات فلا يصار إليه .

أو يقال [٧٧] : إن مجاز المستدل أدنى لأنه أقل إضماراً وما ذكره المعترض يلزم منه كثرة الإضمار والمجاز معاً ، إذ يصير تقدير الآية واختلاف اقتدار ألسنتكم باللغات أو اختلاف اقتداركم باللغات على أنه أطلق اللسان وأراد الاقتدار ، فعلى الأول يلزم كثرة الإضمار ، وعلى الثاني يلزم المجاز والإضمار معاً ، وأما على ما ذكره المستدل فلا يلزم إلا الإضمار الذي هو أقل من إضمار المعترض ، لأنه يصير تقدير الآية على ما ذكره واختلاف لغات ألسنتكم فكان أولى .

٤-قوله تعالى : { ما فرطنا في الكتاب من شيء }سورة الأنعام آية ٣٨ [٧٨].

٥-قوله تعالى : { تبياناً لكل شيء } سورة النحل آية ٨٩ [٧٩].

٦-قوله تعالى :{ اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ والأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم } سورة العلق آية ١-٥ .

واللغات داخلة في هذه المعلومات [٨٠].

وقد يجاب عن هذه الآيات الثلاث[٨١] : بأن المراد به أن ما ورد في الكتاب لا تفريط فيه وإن كان المراد به أنه بين فيه كل شيء فلا منافاة بينه وبين كونه معرفاً للغات من تقدم .

وعلى هذا يخرج الجواب عن قوله تعالى : { تبياناً لكل شيء } سورة النحل آية ٨٩ ،

وعن قوله : { علم الإنسان ما لم يعلم }سورة العلق آية ٥.

وهذه الاعتراضات على وجه الدلالة من الآيات السابقة مردودة لأن قولهم[٨٢] : إن المراد من قوله تعالى : { ما فرطنا في الكتاب من شيء }سورة الأنعام آية ٣٨ ، أنه لا تفريط فيما في الكتاب ، ليس كذلك ، فإن ذلك معلوم لكل عاقل قطعاً ، فحمل اللفظ عليه لا يكون مفيداً .

وأما قولهم : لا منافاة بينه وبين كونه معرفاً للغات من تقدم فقد سبق جوابه .

وبه يخرج الجواب عما ذكروه على قوله تعالى : { تبياناً لكل شيء } سورة النحل آية ٨٩ .

وعن قوله : { علم الإنسان ما لم يعلم } سورة العلق آية ٥ .

وأما المعقول : فمن وجهين[٨٣] :

الأول : أن الاصطلاح إنما يكون بأن يعرف كل واحد منهم صاحبه ما في ضميره وذلك لا يعرف إلا بطريق كالألفاظ والكتابة وكيفما كان فإن ذلك الطريق ، إما الاصطلاح ، ويلزم التسلسل ، أو التوقيف وهو المطلوب .

ويمكن أن يجاب : بمنع لزوم التسلسل ، لأن المراد وضع الواضع هذا الاسم لهذا المسمى ثم تعريف غيره بأنه وضعه كذلك .

قيل عن هذا الجواب : إنه استدلال بموطن النزاع ، فلا يسمع .

والوجه الثاني : أنها لو كانت بالمواضعة لجوز العقل اختلافها وإنها على غير ما كانت عليه ، لأن اللغات قد تبدلت ، وحينئذ لا يوثق بها .

ويجاب عن هذا : بأن تجويز الاختلاف خلاف الظاهر .

فإن قيل : لو وقع ذلك لاشتهر .

قيل : هذا مبني على أن الواقعة العظيمة يجب اشتهارها وذلك ينتقض بسائر معجزات الرسول وبأمر الإقامة أنها فرادى أو مثناة .

قال ابن حزم[٨٤] : (وأما الضروري بالبرهان – بأن أصل الكلام توقيف من الله عز وجل – فهو أن الكلام لو كان اصطلاحاً لما جاز أن يصطلح عليه إلا قوم قد كملت أذهانهم وتدربت عقولهم وتمت علومهم ووقفوا على الأشياء كلها الموجودة في العالم وعرفوا حدودها واتفاقها واختلافها وطبائعها ، وبالضرورة نعلم أن بين أول وجود الإنسان وبين بلوغه هذه الصفة سنين كثيرة جداً يقتضي في ذلك تربية وحياطة وكفالة من غيره ، إذ المرء لا يقوم بنفسه إلا بعد سنين من ولادته ، ولا سبيل إلى تعايش الوالدين والمتكفلين والحضان إلا بكلام يتفاهمون به مرادهم فيما لا بد لهم منه فيما يقوم معايشهم من حرث أو ماشية أو غراس ومن معاناة ما يطرد به الحر والبرد والسباع ويعاني به الأمراض ولا بد لكل هذا من أسماء يتعارفون بها ما يعانونه من ذلك ، وكل إنسان فقد كان في حالة الصغر التي ذكرنا من امتناع الفهم والاحتياج إلى كافل ، والاصطلاح يقتضي وقتاً لم يكن موجوداً قبله ، لأنه عمل المصطلحين ، وكل عمل لا بد من أن يكون له (أو) [٨٥] فكيف كانت حال المصطلحين على وضع اللغة قبل اصطلاحهم عليه ، فهذا من الممتنع المحال ضرورة .

قال علي : وهذا دليل برهاني ضروري من أدلة حدوث النوع الإنساني ، ومن أدلة وجود الواحد الخالق الأول تبارك وتعالى ومن أدلة وجود النبوة والرسالة ، لأنه لا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده دون كلام ، والكلام حروف مؤلفة ، والتأليف فعل فاعل ضرورة لا بد له من ذلك ، وكل فعل فعله فله زمان ابتدىء فيه ، لأن الفعل حركة تعدها المدد ، فصح أن لهذا التأليف أولاً والإنسان لا يوجد دونه ، وما لم يوجد قبل ما له أول فله أول ضرورة ، فصح أن للمحدث محدثاً بخلافه ، وصح أن ما علم من ذلك مما هو مبتدأ من عند الخالق تعالى مما ليس في الطبيعة معرفته دون تعليم فلا يمكن البتة معرفته إلا بمعلم علمه الباري إياه ، ثم علم هو أهل نوعه ما علمه ربه تعالى.

قال علي : وأيضاً فإن الاصطلاح على وضع لغة لا يكون ضرورة إلا بكلام متقدم بين المصطلحين على وضعها أو بإشارات قد اتفقوا على فهمها ، وذلك الاتفاق على فهم تلك الإشارات لا يكون إلا بكلام ضرورة ، ومعرفة حدود الأشياء وطبائعها التي عبر عنها بألفاظ اللغات لا يكون إلا بكلام وتفهيم ، لا بد من ذلك ، فقد بطل الاصطلاح على ابتداء الكلام ، ولم يبق إلا أن يقول قائل إن الكلام فعل الطبيعة .

قال علي : وهذا يبطل ببرهان ضروري وهو أن الطبيعة لا تفعل إلا فعلاً واحداً لا أفعالاً مختلفة ، وتأليف الكلام فعل اختياري متصرف في وجوه شتى .

وقد لجأ بعضهم إلى نوع من الاختلاط وهو أن قال : إن الأماكن أوجبت بالطبع على ساكنيها النطق بكل لغة نطقوا بها .

قال علي : وهذا محال ممتنع لأنه لو كانت اللغات على ما توجبه طبائع الأمكنة لما أمكن وجود كل مكان إلا بلغته التي يوجبها طبعه ، وهذا يرى بالعيان بطلانه ، لأن كل مكان في الأغلب قد دخلت فيه لغات شتى على قدر تداخل أهل اللغات ومجاورتهم ، فبطل ما قالوا .

وأيضاً فليس في طبع المكان أن يوجب تسمية الماء ماء دون أن يسمى باسم آخر مركب من حروف الهجاء ومن كابر في هذا فإما مجاهر بالباطل وإما عديم عقل لا بد له من أحد هذين الوجهين ، فصح أنه توقيف من أمر الله عز وجل وتعليم منه تعالى ، إلا أننا لا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها وحدودها ولا ندري أي لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً إلا أننا نقطع على أنها أتم اللغات كلها وأبينها عبارة وأقلها إشكالاً وأشدها اختصاراً وأكثرها وقوع أسماء مختلفة على المسميات كلها المختلفة من كل ما في العالم من جوهر أو عرض لقول الله عز وجل : { وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين } سورة البقرة آية ٣١ فهذا التأكيد يرفع الإشكال ويقطع الشغب فيما قلنا)[٨٦] .

ثانياً :- احتج القائلون بأن اللغة اصطلاحية[٨٧] : بالمنقول والمعقول

أما المنقول[٨٨] : فقوله سبحانه : { وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه }سورة إبراهيم آية ٤ ، أي بلغتهم ، فهذا يقتضي تقدم اللغة على بعثة الرسول ، فلو كانت اللغة توقيفية ، والتوقيف لا يحصل إلا بالبعثة ، لزم الدور وهو محال ، لأن الآية تدل على سبق اللغات للإرسال ، والتوقيف يدل على سبق الإرسال لها .

والنص أفاد نسبة اللغة إليهم سابقة على الإرسال إليهم ، والنسبة هذه تدل على أن اللغة كانت بوضعهم ، لأنها النسبة الكاملة ، والأصل في الإطلاق الحمل على الكامل ، فمن هذا الوجه تم إثبات أن الواضع البشر .

وأجيب بأن كون التوقيف لا يكون إلا بالإرسال إنما يوجب سبق الإرسال على التوقيف لا سبق الإرسال على اللغات حتى يلزم الدور ، لأن الإرسال لتعليمها إنما يكون بعد وجودها معلومة للرسول عادة لترتب فائدة الارسال عليه .

ودعواهم إنما تستقيم أن لو كان طريق التوقيف منحصراً في الرسالة ، وليس كذلك بل جاز : أن يكون أصل التوقيف معلوماً :

-إما بالوحي من غير واسطة .

-وإما بخلق اللغات وخلق العلم الضروري للسامعين بأن واضعاً وضعها لتلك المعاني[٨٩] .

وأجيب أيضاً [٩٠] : بأن آدم عليه السلام عُلِّمَها كما دل عليه قوله تعالى: { وعلم آدم الأسماء كلها }سورة البقرة آية ٣١، وإذا كان هو الذي عَلَّمَها لأقدم رسول اندفع الدور.

فالله سبحانه وتعالى علم آدم الأسماء ، وعلمها آدم غيره فلا دور ، إذ تعليمه بالوحي يستدعي تقدم الوحي على اللغات لا تقدم الإرسال ، إذ قد يكون هناك وحي باللغات وغيرها ولا إرسال له إلى قوم لعدمهم، وبعد أن وجدوا وتعلموا اللغات منه أرسل إليهم.

قلت : الاستدلال بهذه الآية لإثبات كون اللغات اصطلاحية مغلطة ومغالطة ، لأن البحث في أول لغة تكلم بها بنو آدم لا في سائر اللغات . فتنبه !

وأما المعقول[٩١] : فإنها لو كانت توقيفية لكان إما أن يقال :

-إنه تعالى يخلق العلم الضروري بأنه تعالى وضعها لتلك المعاني .

-أو لا يكون كذلك .

والأول لا يخلو : إما أن يقال إنه تعالى يخلق ذلك العلم في العاقل ، أو في غير عاقل .

وباطل أن يخلقه تعالى في عاقل ، لأن العلم بأنه تعالى وضع تلك اللفظة لذلك المعنى يتضمن العلم به تعالى ، فلو كان ذلك العلم ضرورياً لكان العلم به تعالى ضرورياً ، لأن العلم بصفة الشيء متى كان ضـــرورياً كان العلم بذاته أولى أن يكون ضرورياً ، ولو كان العلم به تعالى ضرورياً لبطل التكليف ، لكن ذلك باطل لما ثبت أن كل عاقل فإنه يجب أن يكون مكلفاً .

وباطل أن يخلقه (في العاقل)[٩٢]، لأنه من البعيد أن يصير الإنسان غير العاقل عالماً بهذه اللغـــات العجيبة والتركيبات النادرة اللطيفة .

وأما الثاني : وهو أن لا يخلق الله تعالى العلم الضروري بوضع تلك الألفاظ لتلك المعاني فحينئذ لا يعلم سامعها كونها موضوعة لتلك المعاني إلا بطريق آخر . والكلام فيه كالكلام في الأول فيلزم إما التسلـــسل وإما الانتهاء إلى الاصطلاح

وأجيب[٩٣] : بأنه لا مانع أن يخلق الله تعالى العبارات ويخلق لمن يسمعها العلم الـــضروري بـــأن واضعاً وضعها لتلك المعاني ، وإن كان لا يخلق فيهم العلم بأن ذلك الواضع هو الله تعالى .

سلمنا أنه تعالى يخلق فيهم العلم بأن ذلك الواضع هو الله تعالى ، فَلِم قلت : إنه باطل ؟.

قوله : لأنه ينافي التكليف .

قلنا : إنه ينافي التكليف بمعرفة الله تعالى ولا ينافي التكليف بسائر الأشياء .

سلمنا أنه لا يخلقه في العاقل فَلِم لا يخلقه في غير العاقل ؟

ولِمَ لا يجوز في المجنون أن يَعْلَم بالعلم الضروري بعض الأحكام الدقيقة ؟!.

ثم ما ذكروه لازم عليهم في القول بالاصطلاح ، فإن ما يدعى به إلى الوضع والاصطلاح لا بد وأن يكون معلوماً ، فإن كان معلوماً بالاصطلاح لزم التسلسل وهو ممتنع ، فلم يبق غير التوقيف.

ثالثاً:- احتج القائلون بأن القدر الذي يدعو به غيره إلى التواضـــع ثبـــت توقيفاً والبقية اصطلاحاً[٩٤]:

فقالوا : إن الاصطلاح لا يصح إلا بأن يُعَرِّف كل واحد منهم صاحبه ما في ضميره ، فإن عرفه بأمر آخر اصطلاحي لزم التسلسل .

فثبت : أنه لا بد في أول الأمر القول التوقيف . ثم بعد ذلك ، لا يمتنع أن تَحْدُثَ لغات كثيرة بسبب الاصطلاح ، بل ذلك معلوم بالضرورة ، ألا ترى أن الناس يُحْدِثون في كل زمان ألفاظاً ما كانوا يستعملونها قبل ذلك .

وأجيب : بمنع توقفه على الاصطلاح بل يعرف ذلك بالترديد والقرائن كالأطفال .

قال ابن أمير الحاج[٩٥] : (كما ذكره ابن الحاجب[٩٦] بأن يقال : لأنه لو لم يكن القدر المحتاج إليه في بيان الاصطلاح بالتوقيف ، لتوقف الاصطلاح على سبق معرفة ذلك القدر ، والمفروض أنه يعرف بالاصطلاح ، فيلزم توقفه على سبق الاصطلاح المتوقف على معرفته ، وهو الدور .

هذا تقرير القاضي عضد الدين [٩٧].

وأما العلامة[٩٨]ومن تبعه فبنوا لزوم الدور : على أنه لابد في الآخرة من العود إلى الاصطلاح الأول ، ضرورة تناهي الاصطلاحات ، أو دعوى التسلسل كما ذكره الآمدي.

بأن يقال : لو لم يكن القدر المحتاج إليه في تعريف الاصطلاح بالتوقيف ، لتوقف معرفة الاصطلاح على سبق معرفة ذلك القدر باصطلاح آخر سابق ، وهو على آخر ، وهلم جرا ، والدور والتسلسل باطلان ، فملزومهما باطل ....

قولكم : المفروض أنه يعرف بالاصطلاح : ممنوع ، بل إنه لا يُعْرَف بالتوقيف ، وهو لا يوجب أن يعرف بالاصطلاح ، بل بالترديد والقرائن كالأطفال .

وبهذا يظهر أنه يمكن منع توقف الاصطلاح على سبق معرفة ذلك القدر ، بل الترديد مع القرينة كافٍ في الكل) . انتهى باختصار .

رابعاً :- احتج القائلون بأن ابتداء اللغة وقع بالاصطلاح والباقي توقيف[٩٩] :

فقالوا : إن فهم ما جاء توقيفاً لا يكون إلا بعد تقدم الاصطلاح والمواضعة .

ويجاب عنه : بأن التعليم بواسطة رسول أو بإلهام يغني عن ذلك .

خامساً:- احتج القائلون بالوقف وأن الكل جائز : التوقيف أو الإصلاح أو التوقيف والاصطلاح معاً[١٠٠] :

فقالوا : إن الذي يدل على إمكان الأقسام الثلاثة : هو أن الله تعالى قادر على أن يخلق فيهم علماً ضرورياً بالألفاظ والمعاني ، وبأن واضعاً وضع تلك الألفاظ لتلك المعاني . وعلى هذا التقدير تكون اللغات توقيفية .

- وأيضاً فيصح من الواحد منهم أن يضع لفظاً لمعنى ثم إنه يعرف الغير ذلك الوضع بالإيماء والإشارة ويساعده الآخر عليه ، ولهذا قيل : لو جُمِع جَمْع من الأطفال في دار بحيث لا يسمعون شيئاً من

اللغات ، فإذا بلغوا الكِبَر لا بد وأن يُحدِثُوا فيما بينهم لغة يخاطب بها بعضهم بعضاً ، وبهذا الطريق يتعلم الطفل اللغة من أبويه ، ويُعَرِّف الأخرس غيره ما في ضميره ، فثبت إمكان كونها اصطلاحية .

وإذا ثبت جواز القسمين ثبت جواز القسم الثالث : وهو أن يكون البعض توقيفياً والبعض اصطلاحياً ، ولما كنا لا نجزم بأحد هذه الثلاثة فذلك يكفي فيه الطعن في طرق القاطعين .

ولأن الأدلة التي استدل بها القائلون بالتوقيف أو الاصطلاح لا يفيد شيء منها القطع بل لم ينهض شيء منها لمطلق الدلالة فوجب عند ذلك الوقف ، لأن ما عداه هو من التقول على الله بما لم يقل وأنه باطل .

ويمكن صياغة دليلهم على جواز الجميع والتوقف في المسألة بأن يقال : إن كلا من المذاهب فيها ممكن لذاته ، لا يلزم من فرض وقوعه محال لذاته ، وشيء من الأدلة لا يفيد القطع فوجب الوقف.

قلت : لا يلزم من انتفاء الدليل القطعي القاطع في المسألة أن لا يوجد دليل آخر هو ظاهر في ترجيح بعض الأقوال على بعضها ، فإن انتفى الدليل القاطع عندهم ، فلا يلزم انتفاؤه عند غيرهم ، والعمل بالظاهر متعين عند الجميع .

سادساً:- احتج القائلون بأن الألفاظ نفسها دلت على معانيها بذاتها من غير احتياج إلى واضع[١٠١] :

فقالوا : لو لم يكن بين الأسماء والمسميات مناسبة بوجه ما ، لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً لأحد طرفي الجائز على الآخر من غير مرجح ، وهو محال .

وإن حصلت بينهما مناسبة فذلك هو المطلوب .

وأجيب عن ذلك : بأن دلالة الألفاظ لو كانت ذاتية لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم ولاهتدى كل إنسان إلى كل لغة ، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم .

ويقال أيضاً : إن كان الواضع هو الله تعالى : كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين : كتخصيص وجود العالم بوقت مُقَدَّر دون ما قبله أو ما بعده .

وإن كان الناس : فيحتمل أن يكون السبب خطور ذلك اللفظ في ذلك الوقت بالبال دون غيره ، كما في تخصيص كل شخصٍ بعِلْمٍ خاص ، من غير أن يكون بينهما مناسبة .

المبحث الثالث : في الترجيح في المسألة

إن الناظر المتمعن في المسألة يتضح له بجلاء أن آدم عليه السلام كان يتكلم بلغة ، ويُكَلِّم بها ، ويُكَلَّم ، ويُخَاطِب بها ويُخَاطَب ، سواء كان ذلك الكلام والخطاب بين آدم عليه السلام وربه ، أو بين آدم وبعض الملائكة ، وآدم وزوجه ، بل بين آدم وإبليس – كما سيأتي إن شاء الله – .

فالظاهر أن آدم عليه السلام قد أوقفه ربه على لغة – أو لغات – وعلمه إياها بأي طريق حصل به التوقيف والتعليم ، سواء كان ذلك بتكليمه وتعليمه من غير واسطة ، أو بواسطة ، أو بإلهامه واضطراره للتكلم بها ، أو بالقذف في روعه ، أو غير ذلك ، لكن لما أراد الله بيان فضل آدم عليه السلام على غيره من المخلوقات ، اختصه بتعليمه الأسماء كلها .

فما ذكر من الاستدلال بقوله تعالى : { وعلم آدم الأسماء كلها } سورة البقرة آية ٣١ ، على أن آدم أوقفه الله على لغة في تلك اللحظة – بأي نوع من أنواع التوقيف – وأنه لم يكن متكلماً قبل ذلك ، أو أنه لا لغة له إلا بعد تعليمه الأسماء كلها ، فليس في الآية ما يدل على ذلك ، بل تدل دلالة ضمنية على أن لآدم لغة كان يفهم بها ويتكلم ، ولذا خاطبه ربه ، وعلمه جل وعلا أسماء كل شيء ، فخصه بذلك التعليم دون سائر مخلوقاته ، ليبين علو منزلة آدم عليه السلام ودرجته عنده جل في علاه ، كما اختص الله بعض أنبيائه برسالاته وبكلامه وكتبه ليبين درجتهم ومنزلتهم عنده .

فليس في الآية – وما في معناها من الأدلة الأخرى – دلالة قطعية على تعين كون اللغة توقيفية أو اصطلاحية ، وإن كانت الآية ظاهرة في أن اللغة توقيفية .

ولهذا لم يستدل بها الأئمة على كون اللغة توقيفية أو اصطلاحية ، وإنما كان استدلالهم بها على أن الله هل علم آدم عليه السلام جميع الأسماء أو بعضها ؟! .

ولأنهم كانوا يعتقدون أن من صفات الله الذاتية صفة الكلام وأنه موصوف بها أزلاً وأبداً ، وأنه يتكلم متى شاء ، بحرف وصوت يسمع ، ولما لم يكن التوقيف محصوراً عندهم في نوع معين بل يحصل التوقيف بها جمعياً أو ببعضها ، قالوا إن اللغة توقيفية ، خلافاً لمن نفى صفة الكلام عن الله جل في علاه ، فقد اضطره ذلك إلى القول بالإلهام والخلق فيه أو في غيره وإسماعه ذلك ، أو القول بالاصطلاح .

وعليه فإن هذه الأدلة – وغيرها كما سيأتي إن شاء – ظاهرة في ترجيح قول الأئمة القائلين بأن اللغة توقيفية ، فمن توقف لعدم ظهور الأدلة في هذا القول فهو غير مصيب في توقفه ، وإن كان توقفه لعدم الدليل القاطع – عنده – فهو مصيب .

وهذا هو الحق الذي فاه به جماعة أهل العلم والفضل كالشيخ تقي الدين بن دقيق العيد[١٠٢] في شرح العنوان[١٠٣] .

ومما يوضح رجحان هذا القول ويبينه ما يأتي :–

١–أن الله لما نفخ في آدم عليه السلام من روحه أتت النفخة من قبل رأسه فجعل لا يجري شيء منها في جسده إلا صار لحماً ودماً ، فلما انتهت النفخة إلى سرته نظر إلى جسده فأعجبه ما رأى من حسنه فذهب لينهض فلم يقدر ، فهو قول الله : { وكان الإنسان عجولاً }سورة الإسراء آية ١١ ، ولما تمت النفخة في جسده . ، فقال : الحمد لله رب العالمين ، بإلهام من الله تعالى . فقال الله له : يرحمك الله يا آدم[١٠٤] .

فآدم عليه السلام تكلم قبل أن يعلمه الله أسماء كل شيء[١٠٥] .

٢–ثم علمه الأسماء كلها كما في قوله تعالى :{ وعلم آدم الأسماء كلها }سورة البقرة آية ٣١.

قال ابن حزم[١٠٦] : (وقد يمكن أن يكون الله تعالى وقف آدم عليه السلام على جميع اللغات التي ينطق بها الناس كلهم الآن ، ولعلها كانت حينئذ لغة واحدة مترادفة الأسماء على المسميات ثم صارت لغات كثيرة إذ توزعها بنوه بعد ذلك ، وهذا هو الأظهر عندنا والأقرب إلا أننا لا نقطع على هذا ، كما نقطع على أنه لا بد من لغة واحدة وقف الله تعالى عليها ، ولكن هذا هو الأغلب عندنا نعني أن الله تعالى وقف على جميع هذه اللغات المنطوق بها) .

٣-ثم عرض الله هذه الأسماء ومسمياها على الملائكة ، وقال لهم : { أنبئوني بأسماء هؤلاء }[١٠٧] سورة البقرة آية ٣١.

٤-فأظهروا عجزهم بقولهم : { سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا }سورة البقرة آية ٣٢.

٥-فأراد الله إظهار فضل آدم عليه السلام فقال له : { قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم }سورة البقرة آية ٣٣ ، فامتثل آدم عليه السلام ما أمره به ربه ، فأنبأهم بها .

٦-في الصحيحين[١٠٨] عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لما خلق الله آدم ، قال : اذهب إلى أولئك النفر من الملائكة ، فسلم عليهم واسمع ما يحيونك به ، فإنها تحيتك وتحية ذريتك من بعدك .

فذهب إليهم ، فقال : السلام عليكم .

فقالوا : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ، فزادوه) [١٠٩] .

فالحديث يستفاد منه ما يأتي :

-محادثة بين آدم عليه السلام وربه .

-فيه أمر الله لآدم بالتسليم على الملائكة والاستماع لما يحيونه به .

-إخبار الله آدم بأن هذه التحية هي تحية آدم وذريته من بعده .

-تعليم الله آدم إلقاء السلام على الملائكة .

-امتثال آدم عليه السلام أمر ربه بإلقاء التحية على أولئك النفر من الملائكة والاستماع إلى ما يحيونه به.

-تعليم آدم تلك التحية لذريته .

-الملائكة كانوا يتكلمون قبل أن يخبرهم آدم بالأسماء وقد خاطبوا الله وخاطبوا آدم قبل ذلك ، قال الله تعالى : { وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة }سورة البقرة آية ٣٠ .

وأيضاً فمن المعلوم أن الملائكة كانوا يسبحون الله ويمجدونه قبل خلق آدم وقبل إخباره إياهم بالأسماء ، فلهم لغة أو لغات ، فكذا أراد الله لآدم عليه السلام أن يكون له لغة يتكلم بها ويخاطب.

٧-علم المسلمون بل وأهل الملل قاطبة بالضرورة أن أكمل التعليم تعليم الله لصفيه آدم الأسماء كلها وأكمل التكليم تكليمه سبحانه لكليمه موسى[١١٠] .

والذي يدل عليه القرآن أن الله تعالى اختص آدم بعلم لم يكن عند الملائكة وهو علم الأسماء الذي هو أشرف العلوم وحكم بفضله عليهم لمزيد العلم[١١١] .

٨-لما وقع آدم في المعصية وأكل من الشجرة التي نهاه الله من الأكل منها بقوله تعالى : {وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو }سورة البقرة آية ٣٥-٣٦ ، لطف به ربه فألقى عليه كلمات ليتوب عليه بها كما في قوله تعالى :{فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم. قلنا اهبطوا منها جميعاً}سورة البقرة آية ٣٧-٣٨ .

فأخبر جل وعلا أنه تاب عليه بالكلمات التي تلقاها منه ، وقد قال تعالى :{ قالا ربنا ظلمنا أنفسنا } سورة الأعراف آية ٢٣ الآية .

(وأخبر أنه تاب عليه عقب الكلمات ، وأمره بالهبوط ، فكان أمره بالهبوط عقب الكلمات التي تلقاها منه ، وهي قولهما : {ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا و ترحمنا لنكونن من الخاسرين } سورة الأعراف آية ٢٣ أو كلمات تشبه هذه الكلمات ، ذكر ذلك طائفة كثيرة من المفسرين .

وأيضاً فإن قولهما : {ظلمنا أنفسنا و إن لم تغفر لنا و ترحمنا } سورة الأعراف آية ٢٣ ، يتضمن الإقرار والاستغفار)[١١٢] .

وبعد هذا العرض اتضح بجلاء أن الله قد تولى تكليم آدم عليه السلام وتعليمه ، ولما تم تعليمه وكمل نقل آدم ما تعلمه من ربه إلى ذريته ، فتعلمت ذريته منه ، كما يتعلم الولد من أبويه أي لغة تلقى إليه ، وهكذا تناقلت الذرية لغاتها .

لكن الشيء الأهم والمهم للغاية أن يعلم القاريء والمطلع على هذه المسألة أن الخلاف فيها ليس سببه الوحيد ما ذكر من أدلة كلٍّ ، بل السبب الرئيس والركن الركين في وقوع الخلاف فيها ، إنما هو اختلاف الطوائف في صفة الكلام لله ، وهل هي من صفات ذاته سبحانه وتعالى ، وهل يتكلم بمشيئة وإرادة أو لا ؟ وهل يتكلم بكلام يسمع ، وهل يتكلم بحرف أو لا[١١٣] ؟!.

ولتوضيح رجحان القول بالتوقيف وإيضاحه ، مع بيان أن سبب الخلاف في هذه المسألة هو ما ذكرته آنفاً ، جعلت الحديث عنه في النقاط التالية :-

١-قال شيخ الإسلام ابن تيمية[١١٤] -رحمه الله تعالى - : (ومنشأ النزاع بين أهل الأرض والاضطراب العظيم الذي لا يكاد ينضبط في هذا الباب يعود إلى أصلين :

مسألة : تكلم الله بالقرآن وسائر كلامه .

ومسألة : تكلم العباد بكلام الله)[١١٥].

٢-أن أول من أحدث النزاع في مسألة هل اللغة اصطلاحية أو توقيفية ؟ أبو هاشم الجبائي المعتزلي حيث زعم أن اللغة اصطلاحية ، وخالفه في ذلك الأشعري وقال هي توقيفية ، ثم خاض الناس بعدهما فيها .

فقال آخرون : بعضها توقيفي وبعضها اصطلاحي .

وقال فريق رابع : بالوقف .

وأبو الحسن الأشعري وأبو هاشم الجبائي كلاهما قرأ على أبي علي الجبائي[١١٦] شيخ المعتزلة في وقته لكن الأشعري رجع عن مذهب المعتزلة وخالفهم في القدر والوعيد وفى الأسماء والأحكام وفي صفات الله تعالى وبين من تناقضهم وفساد قولهم ما هو معروف عنه ، ومن ثم تنازع الأشعري وأبو هاشم في مبدأ اللغات[١١٧] .

٣-لما كانت المعتزلة تعتقد بأن الله لا يتصف بصفة الكلام ولا يتكلم بحرف وصوت ، قالوا : إن اللغات اصطلاحية.

وأما من قال بالتوقيف من المتكلمين – كالأشاعرة والماتريدية وغيرهم – الذين وافقوا أهل السنة والجماعة في أن اللغات أصلها التوقيف ، فلاعتقادهم بأن الله لا يوصف بصفة الكلام حقيقة ، وإنما كلامه كلام نفسي ، وأنه جل في علاه لا يتكلم بكلام يسمع ، وأنه لا ينادي ولا يناجي ، ولا يتكلم بحرف ، حصروا

وقصروا التوقيف على الإلهام والاضطرار وخلق الكلام في آدم عليه السلام أو في الذرية الأولى من ذريته .

فالطائفتان – المعتزلة ، والأشاعرة والماتريدية ومن وافقهما – متفقتان على نفي صفة الكلام حقيقة عن الله ، فكلامه عند المعتزلة مخلوق ، ولذا قالوا : القرآن مخلوق [١١٨].

وأما الأشاعرة والماتريدية فيعتقدون بأن كلام الله كلام نفسي ، فلا يوصف بصفة الكلام حقيقة ، فالقرآن لم يتكلم به الله حقيقة ، بل هو عند الأشاعرة عبارة عن كلام الله لا أنه كلامه ، وعند الماتريدية هو حكاية لكلامه لا أنه كلامه حقيقة [١١٩] .

بخلاف أهل الحق والهدى والتقى القائلين بما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة من أن الله متصف بصفة الكلام أزلاً وأبداً ، وأنها من صفات ذاته العلية ، وأنه يتكلم بحرف ، وبصوت يسمع ، وأنه ينادي ويناجي ، وأن القرآن من كلامه جل في علاه[١٢٠] ، كما دل عليه قوله تعالى : { وكلم الله موسى تكليماً }سورة النساء آية ١٦٤ .

وقوله : {ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك }سورة الأعراف آية ١٤٣.

وقوله : { وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله }سورة التوبة آية ٦ .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق)[١٢١]

وقوله صلى الله عليه وسلم : (لا أقول ألم حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف) [١٢٢].

ولما كانت تلك عقيدتهم في صفة الكلام لله جل في علاه قالوا : إن الله كلم آدم عليه السلام وعلمه بجميع صور التكليم والتعليم ، ونقل آدم عليه السلام ما تعلمه من ربه إلى ذريته ، وهذه إلى ذريتها ، فنشأت الحقائق اللغوية ، والعرفية ، وبعد إرسال الرسل نشأت الحقائق الشرعية .

المبحث الرابع : في ثمراتها وآثارها : وفيه أربع مسائل

لقد ذكر بعض أهل العلم بأن هذه المسألة لا يترتب عليها أحكام عملية ولا علمية ، وإنما هي من رياضات الفكر ، ولا صلة لها بالمسائل الأصولية أو الفقهية أو غيرها .

قال ابن أمير الحاج [١٢٣] : قيل : لا فائدة لهذا الاختلاف . وقيل : بل له فائدة.

وقال أبو الربيع الطوفي[١٢٤] : وهذه المسألة من رياضيات الفن لا من ضرورياته[١٢٥] .

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأن هذه المسألة لا عمل بها ، وأنها نظر محض ليس فيه عمل حيث قال [١٢٦] : ... إلى غير ذلك من الكلام الذي يبين لك أن لا عمل بها ، وأنها نظر محض ليس فيه عمل ، كالكلام في مبدأ اللغات وشبه ذلك .

وذكر آخرون بأن لها ثمرات مختلفة : عقائدية ، وفقهية ، وأصولية ، ولغوية ، فقد ذكر الكرماني [١٢٧] عن أستاذه القاضي عضد الدين في درسه منْ أن المسألة علمية[١٢٨] .

وقال الزركشي : (ومنهم من خرج عليها مسائل من الفقه ...) [١٢٩]

فذكر هذه الثمار والآثار ليس بالضرورة أن تكون مسلمة في ارتباطها وابتنائها على هذه المسألة ، ولكن لما ذكرها بعض أهل العلم أحببت الإشارة إليها وذكرها للفائدة وتأسياً بمن ذكرها .

ودونك أخي القاريء الكريم بعضاً من تلك الثمرات :

المسألة الأول : الثمرات العقدية .

١-إن السبب الرئيس في الخلاف في مسألة نشأة اللغات أهي بتوقيف أم باصطلاح الخلاف في إثبات صفة الكلام لله تعالى ، فهي ثمرة من ثمار الخلاف في مسألة كلام الله سبحانه وتعالى وتكلمه جل في علاه بحرف وصوت ، ولكن نفاة صفة الكلام عن الله ، جعلوا مسألة نشأة اللغات جسراً لتصحيح معتقدهم في نفي صفة الكلام عن الله حقيقة ، فكانت هذه المسألة من هذه الحيثية سبباً ، فدعواهم أصحبت دليلهم .

ومن وجه آخر : فإن هذه المسألة قد تولد عنها مسألة كبيرة عظيمة أثرت في اعتقاد كثير من الخلق في أسماء الله وصفاته وأفعاله ، وهي مسألة القول بالمجاز في القرآن والسنة وأسماء الله وصفاته وأفعاله وأخباره بالمغيبات ، وسبب السبب سبب .

قال ابن القيم(١٣٠) رحمه الله تعالى : والقول بالمجاز إنما يصح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية(١٣١) .

٢-أن بعض غلاة مثبتي الصفات زعم بأن حروف المعجم ، والأسماء الموجودة في غير القرآن ، غير مخلوقة :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(١٣٢) : (فمن عمم ذلك استدل بقوله تعالى : { وعلم آدم الأسماء كلها } سورة البقرة آية ٣١ .

وهذه الحجة مبنية على مقدمتين :

إحداهما : أن مبدأ اللغات توقيفية ، وأن المراد بالتوقيف : خطاب الله بها ، لا تعريفه بعلم ضروري .... فإنه ينبني على ذلك أن يقال : إنها غير مخلوقة ، لأنها كلها من كلام الله تعالى .....، فإن حجتهم أن الله علم آدم الأسماء كلها وعلمه البيان وهو مبنى على أن اللغات توقيفية : كقول كثير من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم .....

لكن التوقيف : هل المراد به التكليم أو التعريف أو كلاهما ؟

هذا فيه نزاع أيضاً كما تقدم .

فالذين قالوا : إنها غير مخلوقة . يقولون : إنها توقيفية ، وأن التعليم : هو بالخطاب ، فيكون الله قد تكلم بالأسماء كلها ، وكلام الله غير مخلوق .

قال هؤلاء الجهال الضالون : وكلام الآدميين ليس إلا ما يأتلف من الحروف والأسماء وتلك غير مخلوقة ، فهذا أيضاً غير مخلوق .

فبنوا قولهم على أن حروف المعجم غير مخلوقة ، وأن الأسماء المؤلفة من الحروف غير مخلوقة ، واعتقدوا مع ذلك أن كلام الأدميين ليس إلا ما يأتلف من الأسماء والحروف وتلك غير مخلوقة ، فقالوا : كلام

الآدميين غير مخلوق ، لأن مفرداته غير مخلوقة ....).

وقد أجاب رحمه الله تعالى عن هذه الشبهة التي عرضت لهؤلاء الضالين بتفصيل متين دقيق عميق ، فقال[١٣٣] : (قال بعض الفضلاء : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ، لكن وقوع الاشتراك والإجمال يضل به كثير من الخلق ، كما يهتدي به كثير من الخلق ، وهو سبب ضلال هؤلاء الجهال المسؤول عنهم) .

وقال أيضاً[١٣٤] : (قيل : الحرف من حيث هو هو شيء واحد له الحقيقة المطلقة التي لا تأليف فيها، لا توجد لا في كلام الله تعالى ولا في كلام عباده ، وإنما الموجود الحرف الذي هو جزء من اللفظ أو اسمه إذا لم يوجد إلا الحرف ، ولكن هذا المطلق ، بل الأعيان الموجودة في الخارج قائمة بأنفسها كالإنسان لا يوجد مجرداً عن الأعيان في الأعيان ، لا يوجد مجرداً عن الأعيان إلا في الذهن لا في الخارج ، فكيف بالحرف الذي لا يوجد في الخارج إلا مؤلفاً ، فلو قدر أنه يوجد في الخارج غير مؤلف متعدد الأعيان كما يوجد الإنسان لم تكن حقيقته المطلقة من حيث هي هي موجودة إلا في الأذهان لا في الأعيان فتبين أن الحروف تختلف أحكامها باختلاف معانيها واختلاف المتكلم) .

وقال أيضاً[١٣٥] : (واختلاف الأحكام إنما كان لاختلاف صفاتها وأحوالها ، فتبين أن الواجب أن يقال ما قاله الأئمة كأحمد وغيره : إن كلام الإنسان كله مخلوق حروفه ومعانيه ، والقرآن غير مخلوق حروفه ومعانيه)

وقد أزال شبهة هؤلاء بكلام واضح بَيِّن فقال[١٣٦] : (كلام المتكلم هو عبارة عن ألفاظه ومعانيه ، كما قدمناه ، ليس الكلام اسم لمجرد الألفاظ ولا لمجرد المعاني .

وعامة ما يوجد في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة بل وسائر الأمم عربهم وعجمهم من لفظ الكلام والقول ، وهذا كلام فلان أو كلام فلان ، فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً لشموله لهما ....

وإذا كان الناس متفقين على أن الكلام هو (الكلام)[١٣٧] من ألف ألفاظه ومعانيه ، وإن كان قد تعلم أسماءه من غيره زالت كل شبهة في المسألة ، ووجب اطلاق القول بأن كلام الآدميين مخلوق كما يطلق القول بأن هذا الشعر من كلام فلان وهذا الكلام كلام فلان لا كلام الذين تكلموا قبلهم بتلك الأسماء وحروفها ، فإن كلام الآدميين هو كلام الذين انشئوه وابتدءوه ، فألفوا ألفاظه ومعانيه ، وإن كان بعضهم قد تعلم أسماءه وحروفه من بعض ، ولو كانت أسماؤه قد سمعوها من الله تعالى).

المسألة الثانية : الثمرات الأصولية .

ذكر بعض العلماء ثمرة للاختلاف في هذه المسألة ، وهي متعلقة بشروط التكليف ، قال الزركشي : (وقال الماوردي في تفسيره : فائدة الخلاف أن من جعل الكلام توقيفياً جعل التكليف مقارناً لكمال العقل ، ومن جعله اصطلاحياً جعل التكليف متأخراً عن العقل مدة الاصطلاح على معرفة الكلام ...) [١٣٨] .

وقد نقل هذا المعنى ابن أمير الحاج[١٣٩] عن المازري[١٤٠].

وذكر الزركشي – أيضاً – فائدة وثمرة أخرى للخلاف في هذه المسألة فقال : (وعزا بعض الحنفية التوقيف لأصحابهم ، والاصطلاح لأصحابنا ، ثم قال– أي الماوردي – : وفائدة الخلاف : أنه يجوز التعلق باللغة عند الحنفية لإثبات حكم الشرع من غير رجوع إلى الشرع ، وبنوا أن حكم الرهن الحبس ، لأن اللفظ ينبئ عنه .

وعند أصحاب الشافعي أن التعلق باللغة لإثبات الحكم الشرعي لا يجوز ، لأن الواضعين في الأصل كانوا جهالاً ، وضعوا عبارات لمعبرات لا لمناسبات ، ثم استعملت وصارت لغة. انتهى.).

قلت : ما ذكر أنه ترتب على مسألة : هل اللغة توقيفية أو اصطلاحية ، قد لا يكون مسلماً بترتبه عليها لمن ذكر ترتبه ، وأيضاً قد تكون تلك الثمار من قبيل الفرض أو الإلزام.

المسألة الثالثة : الثمرات الفقهية .

رتب بعض أهل العلم بعض الثمرات الفقهية على مسألتنا ، منهم الإسنوي[١٤١] حيث قال : (إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة :

١–المسألة المعروفة بمهر السر والعلانية : وهي ما إذا تزوج الرجل امرأة بألف ، وكانا قد اصطلحا على تسمية الألف بألفين ، فهل الواجب ألف ؟ وهو ما يقتضيه ....

٢–ومنها حيث قلنا : إن من طلق ، أوأعتق ، أوحلف بالطلاق ، أو غيره لا يدين في إرادة المعنى من اللفظ إنما يصح على القول بأن اللغات توقيفية ،وأما على الاصطلاح فيتعين الرجوع إليهم .

٣–ومنها إذا غلط الإمام فنبه المأموم بقوله : سبحان الله ، قاصداً للتنبيه فقط ، أوتوقفت عليه القراءة ، فردها بهذا القصد ، أوكبر المبلغ قاصداً التبليغ ، ونحو ذلك ، فإن صلاته تبطل ، كذا ذكره الرافعي[١٤٢] في باب شروط الصلاة من المحرر والشرحين، وإن كان كلام المنهاج والروضة لا يؤخذ منه ذلك .

وما قاله الرافعي في التسبيح ونحوه ظاهر على قولنا إن اللغات اصطلاحية .

فإن قلنا إنها توقيفية فتتجه الصحة ، لأن اللفظ موضوع للتتريه ، ومجرد القصد لا أثر له ، وقد يوجه البطلان بأنه إذا صرفه إلى خطاب الآدميين امتنع الثواب عليه والتحق بالكلام .

نعم أشكل من هذا كله ما إذا لم يقصد شيئاً بالكلية ، فإن النووي [١٤٣] في دقائق المنهاج قد جزم فيه بالإبطال ، وقال في شرح المهذب : إنه ظاهر كلام المصنف وغيره ، لأنه يشبه كلام الآدميين.

قال : وينبغي أن يقال : إن انتهى الراد في موضع قراءته إليه لم تبطل وإلا بطلت .

والصواب وهو حاصل كلام الحاوي الصغير أنها لا تبطل مطلقا وبه جزم الحموي في شرح الوسيط .

٤-ومنها هل تجوز التلبية بلغة غير العربية مع معرفتها ؟ ينبني على الخلاف في نظيره من تسبيحات الصلاة ، لأنه ذكر مسنون ...

والصحيح في التسبيحات وسائر الأذكار المستحبة كالتشهد الأول والقنوت وتكبيرات الانتقالات والأدعية المأثورة منعه للقادر بخلاف العاجز ، فإنه يجوز على الأصح ، وحينئذ فتمتنع التلبية للقادر على ما قاله في التتمة .

ويتجه بناء الخلاف على أن اللغات توقيفية أم لا . لكن الأقوى جواز التلبية مطلقاً ، بخلاف أذكار الصلاة ، فإن الكلام فيها مفسد من حيث الجملة ، فأمكن التحاق ذلك به عند القائل بالتوقيف ، بخلاف الكلام في الحج)[١٤٤] .

٥-ومنها : (إذا قال الرجل لزوجته : إن دخلت فأنت كذا ، ونوى الطلاق بلفظ كذا ، فإنها لا تطلق ، لأنه لا إشعار لكذا بلفظ الفرقة . كذا نقله الرافعي عن المستدرك لإسماعيل البوشنجي[١٤٥] . وينبغي تخريج هذا وأمثاله على أن اللغات توقيفية أو اصطلاحية)[١٤٦].

كما أشار الزركشي إلى أن بعض أهل العلم قد رتب عليها آثاراً فقال[١٤٧] : (ومنهم من خرج عليها مسائل من الفقه :

-كما لو عقدا صداقاً في السر ، وآخر في العلانية .

-أو استعملا لفظ المفاوضة ، وأرادا شركة العنان حيث نص الشافعي على الجواز .

-أو تبايعا بالدنانير وسميا الدراهم ...

-وكما لو قال لزوجته : إذا قلت : أنت طالق ثلاثاً لم أرد به الطلاق ، وإنما غرضي أن تقومي وتقعدي ، ثم قال لها : أنت طالق ثلاثاً وقع .

وحكى الإمام في باب الصداق وجهاً : أن الاعتبار بما تواضعا عليه .

-ولو سمى أمته حرة ولم يكن ذلك اسمها ، ثم قال بعد ذلك : يا حرة ، ففي البسيط " أن الظاهر أنها لا تعتق إذا قصد النداء ، وجعله مُلْتَفَتاً على هذه القاعدة ....

وغير ذلك من الصور).

ثم بَيّن الزركشي – رحمه الله تعالى – أنه لا يوافق على ذلك البناء ، وذلك التفريع فقال[١٤٨] : (والحق : أنه لا يتخرج شيء من ذلك على هذه القاعدة ، لأن مسألتنا في أن اللغات هذه الواقعة بين أظهرنا هل هي بالاصطلاح أو التوقيف ؟

لا في شخص خاص اصطلح مع صاحبه على تغيير الشيء عن موضوعه ، نعم يضاهيها قاعدة في الفقه وهي : أن الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح العام أم لا ؟

فيه خلاف ، وعليها تتفرع هذه الفروع ، كما بينته في كتاب الأشباه والنظائر).

المسألة الرابعة: الثمرات اللغوية. (تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز) [١٤٩] .

من ثمرات الخلاف في كون منشأ اللغة اصطلاحياً أو توقيفياً القول بالمجاز في اللغة العربية ، ومن ثم الخلاف في وجوده أو عدم وجوده في السنة والقرآن .

قال شيخ الإسلام : (وهذا كله إنما يصح لو علم أن الألفاظ العربية وضعت أولاً لمعان ثم بعد ذلك استعملت فيها فيكون لها وضع متقدم على الاستعمال ، وهذا إنما صح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية)[١٥٠] .

وقال ابن القيم[١٥١]: (والقول بالمجاز إنما يصح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية)[١٥٢] .

إن مجرد تصور كيفية حدوث هذا الاصطلاح الموهوم ، كافٍ في بطلانه ، ولتوضيح وجه بطلانه جعلته في النقاط التالية :-

١-القول بالاصطلاح معناه : أن قوماً من العقلاء اجتمعوا وتواطأوا على إطلاق ألفاظ على معانٍ يتفهمون بها مراداتهم فيما لا بد لهم منه فيما تقوم به حياتهم ومعاشاتهم من حرث وماشية وغرس وأكل وشرب وسكن وركوب ، ونكاح ، وفعل وترك ، وصناعة وتجارة ، وحرب وسلم ، وسياسة ، واجتماع وافتراق ، وطب ، وما يعالجون به الحر والبرد والأمراض ، والكوارث المختلفة ، وغير ذلك ، ولا بد لكل هذا من أسماء يتعارفون ويتفاهمون بها فيما بينهم لجلب مصالحهم ودفع المفاسد عنهم .

٢-إن بحث : هل أصل اللغة اصطلاحية أو توقيفية ؟ لا يصدق إلا على أول قوم أو مجموعة من ذرية آدم عليه السلام ، لا كما توهمه بعض الأقوال والاستدلالات في المسألة من جعلها في لغة العرب ، فليتنبه لذلك !

٣-حتى يصح تصور المسألة على قول الاصطلاحيين لا بد من إخراج آدم عليه السلام وزوجه حواء من ذلك التصور ، و إلا لفسد القول بالاصطلاح ، لأن معناه أن آدم وزوجه عليهما السلام قد نقلا لغتهما أو اللغات إلى ذريتهما من غير مواضعة واصطلاح معهم ، والذرية نقلتها إلى ذريتها وهكذا إلى قيام الساعة .

٤-ولإخراج آدم وزوجه عليهما السلام من ذلكم التصور ، فنقول : إن آدم وحواء حين أُهْبِطا إلى الأرض تم بينهما ما يكون بين الرجل وزوجه من جماع وحمل منها وولادة ، وليكتمل التصور الموهوم ، فما أن تضعه – ذكراً كان أو أنثى – أو تفطمه إلا تركاه لوحده وانتقلا إلى مكان آخر ، فتحمل وتلد ، فترضعه حتى الفطام ثم تهرب مع زوجها آدم عليهما السلام إلى مكان آخر ، وهكذا أبداً حتى أتاهما الأجل فماتا ، فنشأت تلك الذرية كل في مكانه الذي ترك فيه .

وقد مات من مات ، وعاش من عاش ، وسلم من سلم ، وعطب أو مرض من عطب ومرض ، من الذكور والإناث .

ولأن تلك الذرية قد ميزها ربها وفضلها على كثير من خلقه بالعقل ، عاش كل في بيئته وتوطن ووطن نفسه فيها بما يحقق له المصلحة ويدفع عنه المفسدة ، فعاش بين أشجارها وأثمارها وأنهارها ومياهها وسهلها ووعرها ، وفي حرها وبردها ، وبين دوابها وهوامها وسباعها بأنواعها وألوانها وأحجامها ، وتنقل من

تنقل من تلك الذرية من مكان إلى آخر ، حاملاً معه الصورة التي عاشها في بيئته ، وناظراً إلى ما لم يسبق لـه رؤيته ، حتى التقوا – بقدر الله – في مكان معين ، ورأى كل منهم نظيره ومثيله ، الذكر والأنثى ، الأبيض والأسود والأحمر ، والطويل والقصير ، والجميل والقبيح ، والقوي والضعيف ، والعاقل والأحمق ، والشجاع والجبان ....الخ .

فيا ترى – والمشهد والموقف ذلك – ماذا سيقول كل منهم للآخر ، وعلى ماذا يصطلحون ، أم كيف يتخاطبون ويتفاهمون ؟!!!

٥–وليكتمل الخيال الخالي ، والوهم الواهن ، وسراب السراب ، نقول : لأن هذه الفئة وهذه الطائفة هي أعقل العقلاء في وقتها ، وكل ساعٍ في تحقيق مصلحته ودفع المفسدة عنه ، فقد سأسأ وتأتأ من سأسأ وتأتأ ، وأشار من أشار ، وكرر ذلك مراراً وتكراراً ، ليلاً ونهاراً ، وأومأ من أومأ ، أياماً عديدة ، ليفهم كل منهم مراده ومرامه ، فتولدت الكلمات والألفاظ الدالة على المعاني الجليلة العظيمة الكثيرة المختلفة المتنوعة المكنونة في الصدور والقلوب والعقول ، الشاملة لما يحتاجونه في حياتهم تلك ، بل تولدت عنها لغات العالم أجمع ، فشملت لغات بني آدم من ذلك اليوم إلى يومنا ، بل وإلى الغد .

٦–ينبغي أن نتجاوز في ذلك التصور بعض الأمور والتي منها :

–أن إطلاق تلك الألفاظ على تلك المسميات لم يكن من الجميع لا محالة بل من البعض وموافقة البعض الآخر سكوتاً أو لعدم تواجدهم لحظة الاصطلاح بينهم وتلقيهم لها بالتسليم فيما بعد .

–أن تلك الذرية الأولى لم تتلق من آدم عليه السلام دينه وديانته ، لما علم من التصور ، فهي محتاجة إلى دين ونبي يبلغهم ذلك ، ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن أول نبي بعد آدم هو نوح عليه السلام ، وبين آدم ونوح عليهما السلام عشرة قرون كما قال ذلك ابن عباس رضي الله عنه !!!

–أن تلك الذرية لا ندري متى التقت وكيف التقت وكم كانت أعمارهم حين التقت ، وهل التقوا في آن واحد أو على فترات مختلفة قصيرة كانت أم طويلة ، وهل كان فيهم الصغير الذي لا يصح منه المواضعة والمواطأة ؟

ثم من مات منهم بعد أن بلغ وكبر ولم يلتق بأحد غير نفسه ، هل كان له لغة اصطلح بها مع نفسه أو مع خلق آخر من مخلوقات الله ، وهل كان له دين قبل موته ؟ أو يقال : لا دين له ولا لغة .

–أن تلك الذرية – على هذا التصور – لم يشهد آدم عليه السلام وزوجه زواج أحد منهم ، وحينئذٍ فلم يروا أحفادهم !!!

–قد يقال : لِمَ لَمْ يكن هناك التقاء بين اثنين من ذرية آدم عليه السلام أو أكثر في أماكن مختلفة من الدنيا ويصطلحا أو يصطلحوا على لغة معينة تخص كلٍّ .

فإذا قلنا إنهم عاشوا قروناً عديدة ، متنقلين مرتحلين ، وبعد تلك الحقب تم ذلك اللقاء الأعظم بين تلك المجموعات الكثيرة ، للتواضع والمواضعة كما قلنا من قبل من غير ميعاد .

فهذا الاحتمال يبطل دعوى الاصطلاح والمواضعة من أسه وأصله ، لأنا لا ندري من هو السابق في الوضع والمواضعة من تلك المجموعات وتلك الفئات ، ولعل بعضهم أخذ لغة الآخر وترك لغته أو تداخلت لغاتهم فنشأ منها لغة أم !!!

– من المعلوم لدى الباحثين في هذه المسألة أن أول من تكلم فيها هو أبو هاشم الجبائي ومنازعه فيها الأشعري ، وحينئذ فالبحث فيها سيكون مقصوراً على لغة العرب ، وإذا كان الفرض كذلك ، فمن أين لنا أن نعلم أن أول لغة تكًلم بها هي لغة العرب ، وهل العرب كانوا أسبق في الوجود من غيرهم من الشعوب ؟ وعلى فرض سبقهم أو سبق لغتهم فمن يجرؤ ويزعم أن العرب بقبائلها قد اجتمعت في مكان واحد وزمان واحد واصطلحت فيما بينها على اطلاق ألفاظ معينة على معانٍ معينة ، حتى اكتملت لغتهم على التمام والكمال .

كما قد يقال : لِمَ لَمْ تجتمع العرب بقبائلها للتواضع مرة أخرى ، فأخرى وأخرى ، لتكثر ألفاظها وتوسع معانيها لتنوع الحياة وتطورها وتمدنها ، بل لِمَ لَمْ تجتمع زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعده ، ولم لم تجتمع في زماننا هذا ، بل لم لم يكن ذلك في سائر لغات العالم أجمع ؟

–حتى يقال : هذا اللفظ حقيقة في كذا ، مجاز في كذا ، لا بد من المرور بأربع مراحل هي : الوضع الأول ، ثم الاستعمال الأول ، وبعده وضع ثان ، واستعمال ثانٍ .

ففي الاجتماع الأول بين أول ذرية آدم عليه السلامً تمت المواضعة والوضع ، كما وصفنا ، ثم وقع استعمال تلك الألفاظ فيما تم التواضع عليه ، ومرحلة الاستعمال هذه نشأ أن اللفظ حقيقة في كذا ، ثم بعد فترة من الزمن – طالت أم قصرت – احتاجت تلك الذرية أو غيرها إلى توسيع اللغة وتكثير الألفاظ والمعاني ، فدعت إلى اجتماع آخر لوضع ألفاظ مستعملة فيما سبق على معانٍ جديدة حديثة ، ثم بعد ذلك الاتفاق والمواضعة الثانية استعملت تلك الألفاظ في المعاني الحادثة ، فولد الاستعمال الثاني اللفظ المجازي .

ولكي يقبل هذا التصور لا بد لنا من غض الطرف – إضافة إلى ما سبق – عن الأمور التالية :–

–إن كان ذلك الوضع والاصطلاح في العرب ، فيقال : من الذي دعا لهذه الاجتماعات ؟ وكم استغرقت من الوقت ؟ وما هي الألفاظ الموضوعة أولاً وثانياً ؟ وما الفترة بين الوضعين والاصطلاحين ؟ وهل كل القبائل العربية حضرت تلكم الاجتماعات برجالها ونسائها وعبيدها وإمائها وصغارها وكبارها ؟ وعلى أي أرض التقوا ؟ وهل تكرر التواضع والاصطلاح أم أكتفي بذينيك ؟ فإن تكرر قيل فيه ما سبق . وهل كان فيه ما تضبط به الحقائق والوقائع والاتفاقات من وثائق ونحوها كما هو الشأن في الاجتماعات الكبيرة الشهيرة المصيرية ؟!!

–وإن كان ذلك الوضع عاماً في جميع بني آدم في شعوبها وقبائلها باختلاف أوطانها وأقطارها وأزمانها، فما على القاريء إلا أن يتصور الأمر ويستحضره في مخيلته ليعلم مدى تحققه أو استحالته .

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى[١٥٣] : (والمقصود هنا أنه لا يمكن أحداً أن ينقل عن العرب ، بل ولا عن أمة من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى[١٥٤] : (أن العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا وهذا بكذا ، وهذا مما لا يمكن بشراً على وجه الأرض ولو عَمَّر عُمْرَ نوح أن يثبت أن جماعة من العرب اجتمعوا ووضعوا جميع هذه الأسماء المستعملة في اللغة ثم استعملوها بعد الوضع ثم نقلوها بعد الاستعمال).

-ارتكاب آدم وحواء لكثير من الأخطاء المتكررة – إن لم تكن آثاماً– حين تركا كل مولود رزقاه دون عناية ورعاية وحماية وتربية وتعليم وتوجيه وإرشاد .

أقول: كفى بذلك التصور إثماً وعدواناً وظلماً للأبوين وذريتهما . وكفى بالمرء إثماً ترك من يعول .

– على فرض التسليم والتنـزل فإن هذا التصور لا يدل على الوضع والمواضعة بل قصاراه دلالته على استعمال اللفظ في معناه المفهوم منه ، سواء كان مرتجلاً أو منقولاً . فمن ادعى وضعاً متقدماً على استعمال جميع الأجناس فقد قال ما لا علم له به.

– ينبغي أن يعلم أن القائلين بأن اللغة توقيفية لا ينكرون أن يحدث في كل زمان أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل ولا سيما أرباب كل صناعة ، فإنهم يضعون لآلات صناعاتهم من الأسماء ما يحتاجون إليه في تفهيم بعضهم مراد بعض عند التخاطب ولا تتم مصلحتهم إلا بذلك ، وهذا أمر عام لأهل كل صناعة مقترحة وغير مقترحة ، بل أهل كل علم من العلوم قد أطلقوا ألفاظاً على معان معينة يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفهم والتفهيم ، كأصول الفقة ، والفقه ، ومصطلح الحديث ، وغيرها من العلوم الدينية والدنيوية ، فهذه الاصطلاحات الحادثة ، والتي تعرف بالحقائق العرفية ، ليس الكلام فيها والنـزاع ، وإنما البحث في أصل اللغة أو اللغات ، أكان عن توقيف أم عن اصطلاح ؟ .

الخاتمـــة :

الحمد لله رب العالمين ، والشكر له على التوفيق في البدء والختام ، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة ، وعلى آله الطيبين الأخيار ، وصحبه الكرام الأبرار ، وعلى من تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم المعاد .

وبعد دراسة هذه المسألة من جوانبها المختلفة والاطلاع على ما كتبه العلماء رحمهم الله تعالى فيها وما دار بينهم من أخذ ورد ونقاش ، فقد توصلت – بحمد الله – إلى نتائج أجمل أهمها فيما يأتي:-

١-أن هذه المسألة لم تبحث عند المتقدمين من الصحابة والتابعين وتابع التابعين ، وإنما حدثت وأحدثت فيما بعد على يد أبي هاشم الجبائي المعتزلي ومنازعه أبي الحسن الأشعري.

٢-أن آدم عليه السلام وزوجه كان لهما لغة يتكلمان ويتخاطبان ويتفاهمان بها ، سواء كان ذلك مع بعضهما البعض أو مع الملائكة ، أو مع غيرهم .

٣-أن آدم عليه السلام كان يتكلم ويُكَلِّم ويُكَلَّم قبل أن يعلمه الله أسماء كل شيء ، فتعليم الله له الأسماء كلها إنما هو لبيان منـزلة وعظيم قدره عند ربه جل وعلا .

٤-أن آدم عليه السلام تلقى تعليمه من ربه مباشرة بلا واسطة وبواسطة ، فكلمه وعلمه ربه مباشرة وبطريق الوحي بإرسال رسول إليه أو بإلهام ألهمه إياه وأودعه قلبه أو باضطراره لمعرفة مراد الله منه اضطراراً .

٥-أن أهل السنة والجماعة لما كانوا يعتقدون أن صفة الكلام من صفات الذات العلية ، وأنه يوقع آحاد كلامه بمشيئته وإرادة ، لم تكن هذه المسألة – أعني مسألة هل اللغة التي تكلم بها بنوا آدم أو آدم عليه السلام توقيفية أو اصطلاحية ؟ – ذات إشكال أو غموض عندهم فلم يضطربوا فيها ، لأنهم يقولون

إن الله يتكلم وكلامه صفة من صفات ذاته ، وآدم تكلم وتعلم بتكليم الله له وتعليمه إياه بأي طريق من طرق التعليم السابقة أو كلها.

٦-ولما كان ذلك هو معتقدهم لم يكن للخلاف في هذه المسألة كبير فائدة أو ضرر عندهم بعد فهم مرادهم وكان من بنى هذه المسألة على قوله تعالى : { وعلم آدم الأسماء كلها } سورة البقرة آية ٣١ ، وما شابهها من أدلة شرعية مخطئاً ، لأن أهل السنة والجماعة لم يختلفوا في تكليم الله لآدم عليه السلام وتكلمه معه ، ولا في تكلم آدم عليه السلام وتكليمه لربه أو للملائكة أو لزوجه أو لغيرهم .

وإنما كان اختلافهم في هذه الآية في أنه هل علم الله آدم أسماء كل شيء أو بعضها ؟

٧-لكن لما نشأت الفرق والمذاهب المنحرفة عن معتقد أهل السنة والجماعة ، وأنكروا صفة الكلام لله ، اضطرهم هذا الموقف إلى القول بأن اللغة اصطلاحية ، لأنه لو كان الله متكلماً بكلام يسمع ، بحرف وصوت ، لبطل القول حينئذ بالاصطلاح .

٨-أن أهل العلم اختلفوا في ثمراتٍ هذه المسألة فبعضهم لم ير لها ثمرة عملية ولا علمية وآخرون رأوا بأن لها ثمرات علمية وعملية ، وهذا هو الصحيح كما سبقت الإشارة إلى تلك الثمرات .

٩-أن من ذكر الثمرات الفقهية المترتبة على هذه المسألة لم يحرر النظر – فيما يبدو لي – في دخولها في المسألة المبحوثة على التصور المذكور وإنما ترد وتندرج في الحقائق العرفية أو في مسائل العرف العام أو الخاص على الخلاف في شرائط كلٍّ .

١٠-أن أعظم المسائل التي ترتبت على هذه المسألة : هو القول بالمجاز في اللغة والقرآن والسنة.

١١-أن بعض أهل العلم قد بحث هذه المسألة فأجاد وأفاد ومن أولئك :

أ-الشوكاني في إرشاد الفحول فقد حصر الأقوال والأدلة حصراً جيداً .

ب-استفادة الشوكاني كانت من الرازي في المحصول .

ج-تطرق ابن أمير الحاج لهذه المسألة ببحث جيد مفيد حيث ناقش فيه أدلة المختلفين مناقشة علمية .

د-لفت انتباهي – أيضاً – حين بحثت هذه المسألة أن ابن السمعاني قد اعتمد في كتابه قواطع الأدلة على البرهان لإمام الحرمين في هذه المسألة أيضاً .

هـ -الاستدلال بقوله تعالى : { وعلم آدم الأسماء كلها } سورة البقرة آية ٣١ ، وعدم التسليم بدلالتها على المدعى قد اعتمد كل من الرازي والآمدي على ما ذكره الغزالي في المستصفى .

١٢-أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم – رحمهما الله – هما اللذان – فيما أعلم – نصا على أن الخلاف في القول بالمجاز مبناه على القول بأن اللغة اصطلاحية ، وأن أول من أحدث الكلام في هذه المسألة هو أبو هاشم الجبائي ومن ثم أبو الحسن الأشعري ومن ثم تتابع الناس في بحثها والخوض فيها .

١٣-أن أكثر القائلين بأن اللغة اصطلاحية لم يتصوروا قولهم حق التصور ، لأنه مجرد وهم وخيال لا حقيقة له في الواقع ، بل تصور اللوازم الفاسدة من القول به – كبقاء آدم عليه السلام فترة من الزمن لا لغة له بل ذريته الأولى لا لغة لهم ولا دين – تدل بوضوح على بطلانه وفساده .

١٤-أنه ليس بالضرورة أن كل من قال بأن اللغة توقيفية أثبت صفة الكلام لله أو نفى القول بالمجاز، كما أنه ليس بالضرورة أن كل من قال بأن اللغة اصطلاحية نفي صفة الكلام أو أثبت المجاز في اللغة أو في القرآن والسنة . ولكن جل الطائفتين قالت بذلك ، والكلام إنما هو في أصل المقالة لا فيما بعد .

هذه بعض أهم النتائج التي توصلت إليها في بحث هذه المسألة ، والله أسأل التوفيق والسداد والرشاد في القول والعمل والاعتقاد ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصبحه وسلم تسليماً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ،،،،

الهوامش

(١) انظر : القاموس المحيط(٦٨)ولسان العرب(١/١٧٠) والمعجم الوسيط(٢/٩٢٠) .

(٢) انظر : المعجم الوسيط(٢/٨٣١) .

(٣) انظر : القاموس المحيط(١٧١٥)والمعجم الوسيط(٢/٨٣١)والتقرير والتحبير (١/٦٨) وإرشاد الفحول (١/٣٤) .

(٤) انظر : التقرير والتحبير (١/٦٨) .

(٥) للوقوف على هذه المعاني ونحوها . انظر : المحصول (١/٦٤)والإبهاج(١/١٩٤)ونهاية السول(٢/١٢)والتقرير والتحبير(١/٦٩)والبحر المحيط(٢/٨)ومعراج المنهاج(١/١٥٣-١٥٤)وشرح المنهاج للأصفهاني(١/١٦٤) .

(٦) انظر هذه المسألة بأقوالها وأدلتها ومناقشاتها في : روضة الناظر بتحقيق النملة (٢/٥٤٣) والمستصفى (١/٣١٨) وفواتح الرحموت (١/١٨٣)وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب(١/١٩٤)والبحر المحيط(٢/١٤)وحاشية المحلي على جمع الجوامع(١/٣٦٩)والعدة(١/١٩١)وشرح الكوكب المنير(١/٢٨٥)والمزهر(١/١٦)وميزان الأصول(٣٨٨) والخصائص لابن جني(١/٤٠)والمحصول(١/٥٧-٦٤)ورفع الحاجب(١/٤٤٠)وبيان المختصر للأصفهاني(١/٢٧٦) وشرح المنهاج للأصفهاني(١/١٦٩)والإبهاج(١/١٩٦)ونهاية السول(٢/٢٢)والإحكام للآمدي (١/٧٠)والردود والنقود للبابرتي(١/٣٠٩)ومجموع الفتاوى لابن تيمية(٢/٤١٨)والصاحبي(٦)ومعراج المنهاج (١/١٥٨) .

(٧) انظر : المحصول (١/٥٧)ومجموع الفتاوى (١٢/٤٤٦)وإرشاد الفحول(٣٤)

(٨) هو : أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني الذُّهلي المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وعدالتهم ، ولد في بغداد . ومات بها سنة (٢٤١) روى له الجماعة.

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١١/١٧٧-٣٥٨) .

(٩) هو : عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف البغدادي أبو بكر المشهور بغلام الخلال، الإمام الفقيه، أحد الأئمة الكبار النبلاء وأحد أعيان الحنابلة ، توفي سنة ٣٦٣هـ .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٦/١٤٣).

(١٠) هو : عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد ابن قدامة المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي الملقب بموفق الدين، من الأئمة الأعلام ومشاهير الإسلام ، له المغني والكافي والمقنع وروضة الناظر

وجنة المناظر ، توفي بدمشق سنة ٦٢٠هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٦/٨٨)والفتح المبين(٢/٥٣) .

(١١) هو : علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري ، الإمام الشهير ، من ذرية الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، كان تقياً ورعاً عابداً ، له مصنفات منها مقالات الإسلاميين والإبانة وإثبات القياس ، توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب(٢/٣٠٣)والفتح المبين(١/١٧٤).

(١٢) هو : محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر الأصفهاني الشافعي الأشعري ، أصولي أديب نحوي رأس في الكلام، تصانيفه تقرب من المائة ، مات سنة٤٠٦هـ.انظر ترجمته في:شذرات الذهب(٣/١٨١)والفتح المبين(١/٢٢٦).

(١٣) هو : محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الفيلسوف الصوفي الشافعي.وُلد في طوس بخراسان سنة ٤٥٠هـ له مصنّفاتٌ كثيرة ، منها : شفاء العليل و المستصفى والمنخول وهذه كلّها في علم أصول الفقه.توفي بالطابران – قصبة بلاد طوس – سنة ٥٠٥هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب(٤/١٠)والفتح المبين(٢/٤).

(١٤) انظر : المستصفى(١/١٨١) .

(١٥) انظر : المحصول (١/٥٨)ومجموع الفتاوى (١٢/٤٤٦)وإرشاد الفحول(٣٤)

(١٦) هو : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم رئيس معتزلة البصرة بعد أبيه، وإليه تنسب البهشمية

إحدى فرقهم ، وقد خالف أباه في مسائل عدة،توفي في بغداد سنة ٣٢١هـ.انظر ترجمته في :الفتح المبين(١/١٧٢).

(١٧) هم : عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما ، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري رحمه الله تعالى . وكانوا يجلسون معتزلين فيقول قتادة : أولئك المعتزلة . وقيل : إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري ، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل العلاف كتابين وبين مذهبهم ، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة التي سموها : العدل ، والتوحيد ، وإنفاذ الوعيد ، والمترلة بين المترلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهم عشرون فرقة ، ومذاهبهم مختلفة . انظر : أصول الدين لابن طاهر(٣٣٥)والملل والنحل للشهرستاني(٤٣)وشرح العقيدة الطحاوية(٥٨٨)ومنار الهدى للأنصاري(١٦٤) .

(١٨) انظر : المحصول (٥٧/١)ومجموع الفتاوى (٤٤٦/١٢)والمسودة(٥٠٣)وإرشاد الفحول(٣٤)

(١٩) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران،أبو إسحاق الإسفرائيني الشافعي الأشعري، فقيه، متكلم، أصولي، توفي بنيسابور، سنة ٤١٨هـ . انظر ترجمته في : الفتح المبين(٢٢٨/١)وسير أعلام النبلاء (٣٥٣/١٧) .

(٢٠) انظر : المحصول (٥٨/١)ومجموع الفتاوى (٤٤٦/١٢)وإرشاد الفحول(٣٤)

(٢١) انظر : المحصول (٥٨/١)ومجموع الفتاوى (٤٤٦/١٢)والمسودة (٥٠٣)وإرشاد الفحول(٣٤)

(٢٢) هو : محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء أبو يعلى البغدادي القاضي أحد العلماء الكبار ومن أعيان الحنابلة وأعلامهم ، من مصنفاته العدة في أصول الفقه وشرح الخرقي والأحكام السلطانية ، توفي ببغداد سنة ٤٥٨هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء(٨٩/١٨)والفتح المبين(٢٤٥/١).

(٢٣) هو : علي بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفاء البغدادي الفقيه الأصولي الواعظ المتكلم قاضي القضاة واسع التأليف ذائع الصيت ، له كتاب الفنون وكفاية المفتي والإرشاد والواضح في أصول الفقه ،توفي ببغداد سنة ٥١٣هـ . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة (٢٥٩/٢)والمنهج الأحمد (٢٥٢/٢)والفتح المبين(١٢/٢) .

(٢٤) هو : محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم أبو بكر القاضي المعروف بالباقلاني، البصري، المالكي، الأشعري ، علم متكلم شهير ، من مصنفاته شرح الإبانة وشرح اللمع وإعجاز القرآن ، توفي ببغداد سنة ٤٠٣هـ. انظر ترجمته في : شذرات الذهب (١٦٨/٣)والفتح المبين (٢٢١/١) .

(٢٥) هو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني – نسبة لجوين من قرى نيسابور – الشهير بإمام الحرمين، شافعي أشعري، فقيه أصولي ، له مصنفات كثيرة منها النهاية في الفقه والبرهان في أصول الفقه وغياث الأمم ، توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨)والفتح المبين(٢٦٠/١) .

(٢٦) هو : أحمد بن علي بن محمد الملقب بشرف الإسلام أبو الفتح الشهير بابن بَرهان ، كان حنبلياً ثم أصبح شافعياً ، فقيه أصولي محدث ، له مصنفات منها البسيط والوسيط والأوسط والوجيز وكلها في أصول الفقه توفي ببغداد سنة ٥١٨هـ وقيل سنة ٥٢٠هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب(٦٨/٤)والفتح المبين(١٦/٢) .

(٢٧) انظر : الإحكام للآمدي(٧١/١)والبحر المحيط(١٥/٢) .

(٢٨) انظر : العدة(١٩١/١).

(٢٩) انظر : المحصول (٥٨/١)ومجموع الفتاوى (٤٤٦/١٢)وإرشاد الفحول(٣٤)

(٣٠) هو : عباد بن سليمان بن علي المعتزلي البصري من أصحاب هشام بن عمرو ، خالف المعتزلة في أشياء اخترعها لنفسه ، عاش في القرن الثالث الهجري . انظر ترجمته في : الفهرست ٢١٥ وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ٨٣

(٣١) هو : علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السُبْكي الشافعي أبو الحسن، الملقّب بتقيّ الدين ، فقيه، مفسّر، أصولي، نحويّ، لغويّ، جدلي .من مصنفاته شرح المنهاج في الفقه وشرح منهاج البيضاوي في الأصول وتفسير القرآن.توفي بمصر سنة ٧٥٦هـ.انظر ترجمته في : شذرات الذهب (١٨٠/٦)والفتح المبين(١٦٨/٢) .

(٣٢) هو : علي بن أبي علي بن محمد بن سالم أبو الحسن، سيف الدين الآمدي ، الأصولي المتكلم، الحنبلي، ثم الشافعي، الأشعري ، له مصنفات منها الإحكام في أصول الأحكام، توفي بدمشق سنة ٦٣١هـ . انظر ترجمته في شذرات الذهب(١٤٤/٥)والفتح المبين(٥٧/٢).

(٣٣) هو : محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي أبو عبد الله فخر الدين المعروف بابن الخطيب، القرشي الرازي الشافعي الأشعري ، أصولي متكلم مفسر ، له مصنفات منها معالم الأصول والتفسير الكبير والمحصول في أصول الفقه،توفي بهراة سنة ٦٠٦هـ . انظر ترجمته في :طبقات الشافعية لابن السبكي(٨١/٨)والفتح المبين(٤٧/٢).

(٣٤) انظر : الإبهاج(١٩٦/١) .

(٣٥) انظر : تفسير الطبري(٢٠٢/١، ٢١٦)وأحكام القرآن للجصاص(٣٦/١)والإحكام لابن حزم(٣٢/١)وروضة الناظر(١٧١/١)والمحصول(٥٩/١)ومجموع الفتاوى(٩٢/٧-٩٧)،(٤٤٦/١٢)والإحكام للآمدي(٧٠/١) والإبهاج (١٩٨/١)والتقرير والتحبير(٧٠/١)وإرشاد الفحول(٣٤) .

(٣٦) انظر : المحصول(٥٩/١-٦٠)والإبهاج(١٩٨/١) .

(٣٧) انظر : مجموع الفتاوى(٩٥/٧)وتفسير الطبري (٢١٦/١)وفتح القدير للشوكاني(٦٥/١) .

(٣٨) هو : رُفَيع بن مهران البصرى الرِياحي أبو العالية ، من كبار التابعين المخضرمين ، أدرك الجاهلية ، وأسلم بعد وفاة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بسنتين ، ودخل على أبي بكر الصديق ، وصلى خلف عمر، رضى الله عنهما. وهو ثقة ، مُجمع على توثيقه . انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء(٢/ ٥٣٠) .

(٣٩) هو : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مولى ابن عمر ، من أهل المدينة، يروى عن أبيه. كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك. روى له الترمذى، وابن ماجه، وأبو جعفر الطحاوى . توفي سنة ١٨٢هـ . انظر ترجمته في : مغانى الأخيار(٣/٢١٥)والمجروحين(٢/٥٧).

(٤٠) أي يلمع . انظر : القاموس المحيط(٧٩٠) .

(٤١) رواه الترمذي في سننه (٥/ ٢٦٧)وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(٤٢) هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس ، ابن عم رسول الله ﷺ، حبر الأمة وترجمان القرآن وأحد المكثرين من الرواية ، كان يلقب بالبحر والحبر لكثرة حفظه وسعة علمه، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ومات بالطائف سنة ٦٨هـ. انظر ترجمته في : الاستيعاب (٣/٩٣٣)والإصابة (٤/١٤١).

(٤٣) رواه البخاري في صحيحه(٤/١٦٢٤) في كتاب التفسير ، باب قول الله : {وعلم آدم الأسماء كلها }.

(٤٤) هو: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله من البربر من أهل المغرب، علامة حافظ ثقة ثبت عالم بالتفسير، مات بالمدينة سنة ١٠٤هـ تقريباً .انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء(٥/١٢)وشذرات الذهب(١/١٣٠).

(٤٥) هو : مقاتل بن حيان أبو بِسطام النبطي البلخي الخزاز، إمام عالم محدث ، وثقه ابن معين وأبو داود وغيرهما، وتكلم فيه آخرون، مات قبيل سنة (١٥٠) بأرض الهند. انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٦/٣٤٠) .

(٤٦) هو : عطاء بن السائب بن زيد وقيل ابن يزيد وقيل ابن مالك الثقفي مولاهم ، الإمام الحافظ محدث الكوفة ، أبو السائب ، كان من كبار العلماء لكنه ساء حفظه قليلاً في أواخر عمره . قال أحمد بن حنبل : عطاء ثقة ثقة رجل صالح ، من سمع منه قديماً كان صحيحاً ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء . توفي سنة ١٣٦هـ .

انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٦/١١٠-١١٤) وشذرات الذهب(١/١٩٤) .

(٤٧) هو : عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد المروزي ، النحوي اللغوي الأديب والعلامة الكبير ،ولد سنة ٢١٣هـ في أواخر خلافة المأمون وتوفي سنة ٢٧٦هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦) .

(٤٨) هو : قتادة بن دِعامة بن قتادة أبو الخطاب السدوسي البصري من الأئمة الأعلام في التفسير والحديث، ثقة ثبت حجة بالإجماع إذا بين السماع ، مات بواسط سنة ١١٧هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء(٥/٢٦٩).

(٤٩) انظر : تفسير القرطبي(١/٢٨٢) .

(٥٠) انظر : مجموع الفتاوى(٩/٥٨) .

(٥١) هو : محمد بن أحمد بن عبدالله، ويقال محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق بن خُويز بالخاء المعجمة والياء للتصغير والزاي، على وزن فُليس، ويقال خواز، أبو بكر و يقال: أبو عبدالله، عالم من كبار مالكية العراق، كان يُجانب الكلام ويُنافر أهله، توفي سنة ٣٩٠هـ تقريبا. انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية (١/١٠٣) .

(٥٢) انظر : تفسير القرطبي(١/٢٨٢) .

(٥٣) هو : أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر ، فقيه أصولي مفسر علامة مجتهد ، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في وقته ببغداد ، طلب للقضاء فامتنع ، له الفصول في الأصول ، وشرح مختصر الطحاوي ، وشرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني وشرح مختصر الكرخي .توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر ترجمته في : الفتح المبين (١/٢٠٣)والفوائد البهية(٢٧) .

(٥٤) انظر : أحكام القرآن للجصاص(١/٣٦) .

(٥٥) انظر هذه المسألة في : تفسير القرطبي(١/٢٨٣) تفسير الطبري(١/٢١٦)وفتح القدير للشوكاني(١/٦٥) .

(٥٦) هو عبد الله بن مسعود بن غافل أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري، أسلم قديما وهاجر الهجرتين، توفي بالمدينة النبوية سنة ٣٢هـ وقيل سنة ٣٣هـ .انظر ترجمته في : الاستيعاب(٣/٩٨٧) .

(٥٧) رواه الحاكم في المستدرك (٢/٣٥٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثم لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة أمثال الذر ثم جعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور ثم عرضهم على آدم .

فقال آدم : من هؤلاء يا رب ؟

قال : هؤلاء ذريتك ، فرأى آدم رجلاً منهم أعجبه وَبِيْصَ ما بين عينيه .

فقال : يا رب من هذا ؟

قال : هذا ابنك داود يكون في آخر الأمم .

قال آدم : كم جعلت له من العمر ؟

قال : ستين سنة .

قال : يا رب زده من عمري أربعين سنة حتى يكون عمره مائة سنة .

فقال الله عز وجل : إذن يكتب ويختم فلا يبدل .

فلما انقضى عمر آدم جاءه ملك الموت لقبض روحه . قال آدم : أو لم يبق من عمري أربعون سنة .

قال له ملك الموت : أو لم تجعلها لابنك داود .

قال فجحد فجحدت ذريته ونسي ونسيت ذريته وخطيء فخطئت ذريته) قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

(٥٨) هو أُبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد أبو المنذر وأبو الطفيل، أنصاري خزرجي، سيد القراء، شهد بدرا وما بعدها ، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنهما سنة ٣٠هـ .انظر ترجمته في : الاستيعاب(١/٦٥) .

(٥٩) هو : عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية الغرناطي المالكي القاضي ، كان إماماً فقيهاً عالماً مفسراً محدثاً نحوياً لغوياً أديباً غاية في الدهاء والذكاء . توفي سنة ٥٤٠هـ. انظر ترجمته في : معجم المؤلفين (٥/٩٣)وتذكرة الحفاظ(٤/١٢٦٩) .

(٦٠) هو علي بن محمد بن حبيب الشافعي أبو الحسن الماوردي البصري ، كان إماماً في الفقه والأصول والتفسير والعربية . توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٣/٢٨٦).

(٦١) انظر : تفسير القرطبي (١/٢٨٣) .

(٦٢) انظر : المستصفى(١/١٨١)والمحصول (١/٦٢)والإحكام للآمدي(١/٧٢)والإبهاج(١/١٩٩-٢٠٠) .

(٦٣) انظر : المستصفى(١/١٨١)والمنخول(٧٠-٧١)والمحصول (١/٦٣)والإحكام للآمدي(١/٧٢) .

(٦٤) انظر : المستصفى(١/١٨١)والإحكام للآمدي(١/٧٢) .

(٦٥) انظر : المستصفى(١/١٨١-١٨٢) .

(٦٦) قلت : لم يدخل الخالق جل في علاه في عموم لفظة : شيء في هذا السياق ، حتى يخرج منها ذاته وصفاته بالعقل ، لأن التدمير لا يقع إلا على المخلوق لا الخالق ، فلا ثمة إلا خالق يدمر ومخلوق يدمر بأمر خالقة ، لكن هذا الوباء الفكري والخلل في المفاهيم إنما هو من ثمرات القول بالمجاز المتولد من مسألة هل اللغة توقيفية أو لا ؟

(٦٧) هو محمد بن محمد بن الحسين الحلبي الحنفي المعروف بابن أمير الحاج ، فقيه أصولي . توفي في حلب سنة ٨٧٩هـ . انظر ترجمته في : الفتح المبين (٣/٤٧) .

(٦٨) انظر : التقرير والتحبير(١/٧١) .

(٦٩) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٣) .

(٧٠) انظر : المحصول (١/٦٠)والإحكام للآمدي(١/٧٠-٧١)والإبهاج(١/١٩٨) .

(٧١) انظر : المحصول (١/٦٣)والإحكام للآمدي(١/٧٤) .

(٧٢) انظر : المحصول (١/٦٣)والإحكام للآمدي(١/٧٣)والإبهاج(١/٢٠٠) .

(٧٣) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٤) .

(٧٤) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧١)والإبهاج(١/١٩٨-١٩٩) .

(٧٥) انظر : المحصول (١/٦٣)والإحكام للآمدي(١/٧٣) .

(٧٦) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٤) .

(٧٧) انظر : الإبهاج(١/٢٠٠) .

(٧٨) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٠) .

(٧٩) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٠) .

(٨٠) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٠) .

(٨١) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٠) .

(٨٢) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٤) .

(٨٣) انظر : المحصول (١/٦٠)والإحكام للآمدي(١/٧١) .

(٨٤) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأندلسي إمام الظاهرية في وقته ، كان فقيهاً محدثاً حافظاً مفسراً متكلماً أصولياً مؤرخاً أديباً شاعراً زاهداً ، بلغت مصنفاته الأربعمائة مصنف ، منها الإحكام في أصول الأحكام ، والمحلى ، والتقريب في حدود المنطق ، والفصل في الملل والنحل ، توفي سنة ٤٥٦هـ .

انظر ترجمته في الفتح المبين(١/٢٤٣)

(٨٥) كذا بالأصل ولعل الصواب : أول .

(٨٦) انظر : الإحكام لابن حزم (١/٣٣-٣٤) .

(٨٧) انظر : المحصول(١/٦٠)والإحكام للآمدي(١/٧٣)وروضة الناظر(١/١٧١)والتقرير والتحبير (١/٧٠-٧١) .

(٨٨) انظر : المحصول(١/٦١)والإحكام للآمدي(١/٧٣)وروضة الناظر(١/١٧١)والتقرير والتحبير (١/٧٠-٧١) .

(٨٩) انظر : الإحكام للآمدي(١/٧٥) .

(٩٠) انظر : التقرير والتحبير (١/٧٠) .

(٩١) انظر : المحصول(١/٦١)وروضة الناظر(١/١٧١)والتقرير والتحبير (١/٧٠-٧١) .

(٩٢) كذا في الأصل ، والصواب : (في غير العاقل) لدلالة السياق عليه، نبه على ذلك المقومان فجزاهما الله خيراً.

(٩٣) انظر : المحصول(١/٦٤)والإحكام للآمدي(١/٧٤) .

(٩٤) انظر : المحصول(١/٦١)وإرشاد الفحول(٣٩) .

(٩٥) انظر : التقرير والتحبير(١/٧٣) .

(٩٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس يكنى بأبي عمرو ، الملقب بجمال الدين، المشهور بابن الحاجب، الفقيه الأصولي اللغوي أحد أعيان المالكية،من مصنفاته الكافية في النحو والمقصد الجليل في العروض ومختصر منتهى السول والأمل ، توفي بالاسكندرية سنة٦٤٦هـ .

انظر ترجمته في : شجرة النور الزكية (١/١٦٧-١٦٨)والفتح المبين(٢/٦٥).

(٩٧) هو : عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي الشافعي الملقب بعضد الدين ، فقيه أصولي منطقي متكلم أديب ، كان جريئاً في الحق . له شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول والمواقف في أصول الدين وأشرف التاريخ ، توفي محبوساً سنة ٧٥٦هـ . انظر ترجمته في : الفتح المبين في طبقات الأصوليين(٢/١٦٦) .

(٩٨) أبو اسحاق الاسفراييني . انظر : الإبهاج(١/٢٠٢)والتقرير والتحبير(١/٧٣)والبحر المحيط(٢/١٥) .

(٩٩) انظر : إرشاد الفحول(٣٩) .

(١٠٠) انظر: البرهان(١/١٣٠)والمحصول(١/٥٨-٥٩)وروضة الناظر(١/١٧١)وقواطع الأدلة في الأصول(١/٢٨١) وإرشاد الفحول(٣٧)والتقرير والتحبير(١/٧٢) .

(١٠١) انظر هذا الدليل والجواب عنه في : المحصول(١/٥٨)والإبهاج(١/١٩٦)والتقرير والتحبير(١/٧٣) .

(١٠٢) هو : محمد بن علي بن وهب بن مطيع ، المنفلوطي المصري المالكي، ثم الشافعي، المعروف بابن دقيق العيد، تقيّ الدين كان محدِّثاً فقيهاً حافظاً أصولياً أديباً نحوياً شاعرًا خطيباً مجتهدًا . له مصنفات كثيرة منها الإلمام وشرحه وشرح بعض مختصر ابن الحاجب في الأصول وشرح كتاب العمدة

في الأحكام ، توفي بالقاهرة سنة ٧٠٢هـ. انظر ترجمته في : شذرات الذهب(٦/٥)والفتح المبين(١٠٢/٢) .

(١٠٣) انظر : الإبهاج (٢٠٠/١) .

(١٠٤) انظر : تفسير الطبري(٢٠٢/١) .

(١٠٥) انظر : الاستقامة لابن تيمية (١٩٩/١-٢٠٣) .

(١٠٦) انظر : الإحكام لابن حزم (٣٥/١) .

(١٠٧) انظر : تفسير الطبري(٢٠٢/١) .

(١٠٨) رواه البخاري في صحيحه(١٢١٠/٣)في كتاب الأنبياء ، باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته ، ورواه مسلم في صحيحه(٢١٨٣/٤)في باب : يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير،من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١٠٩) انظر : الاستقامة لابن تيمية(١٩٩/١-٢٠٣)وأحكام أهل الذمة(٤١٧/١) .

(١١٠) انظر : الصواعق المرسلة (٧٦٠/٢).

(١١١) انظر : مجموع الفتاوى (٣٧٥/٤ – ٣٧٦) .

(١١٢) انظر : الرد على البكري (٦٨/١-٦٩) .

(١١٣) انظر : مجموع الفتاوى(٣٩٥/١٢)والمسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين(٢٠٥-٢٤٢) .

(١١٤) هو : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس تقي الدين الشهير بابن تيمية، الشيخ الإمام العَلم المجتهد المجاهد الرباني الألمعي ، ناصر السنن وقامع البدع، الذي ذاع صيته وعم نفعه واشتهر في الآفاق ذكره بلغت مؤلفاته ثلاثمائة مجلد ، منها : اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، وفتاوى ابن تيمية ، ومنهاج السنة النبوية . توفي سجينا محتسبا بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ .انظر ترجمته في : شذرات الذهب(٨٠/٦)والفتح المبين(١٣٠/٢) .

(١١٥) انظر : مجموع الفتاوى(٣٩٥/١٢) .

(١١٦) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام ابن خالد أبو علي البصري الجُبَّائي ، من أشياخ المعتزلة ورئيس الطائفة الجبائية إحدى فرقهم ، مات بالبصرة سنة ٣٠٣هـ . انظر ترجمته في : معجم المؤلفين(٢٦٩/١٠).

(١١٧) انظر : مجموع الفتاوى(٩١/٧-٩٢)ومختصر الصواعق(٦/٢-٧) .

(١١٨) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٥٢٨)و شرح العقيدة الطحاوية(١٨٠).

(١١٩) انظر : شرح المقاصد للتفتازاني(٢/٩٩)وأصول الدين للبغدادي(١٠٦)والإرشاد للجويني(١٠٤)وشرح أم البراهين للسنوسي(٣٠-٣١)و شرح العقيدة الطحاوية(١٨٠)والمسامرة بشرح المسايرة(٧٣) .

(١٢٠) انظر : شرح العقيدة الطحاوية(١٧٩-٢٠٣)والرد على الجهمية للدارمي(٧٢)ومجموع الفتاوى لابن تيمية(٢/٥٨٤-٥٨٥) ، (٦/٢٩٢) ، (١٢/٥٢٩) .

(١٢١) رواه مسلم في صحيحه(٤/٢٠٨٠) .

(١٢٢) رواه الترمذي في سننه (٥/١٧٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب .

(١٢٣) انظر : كتاب التقرير والتحبير(١/٧٤) .

(١٢٤) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الحنبلي الملقب بنجم الدين المكنى بأبي الربيع ، فقيه أصولي نحوي ، كان قوي الحافظة شديد الذكاء مجيداً لكثير من العلوم . له شرح الأربعين للنووي ، وشرح مختصر الروضة والرياض النواضر في الأشباه والنظائر . توفي سنه ٧١٦هـ . انظر ترجمته في : الفتح المبين (٢/١٢٠) .

(١٢٥) انظر : البحر المحيط(٢/١٨)والتقرير والتحبير (١/٧١) .

(١٢٦) انظر : مجموع الفتاوى (٢١/٥٣٩) .

(١٢٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكَرْماني البغدادي الشافعي،شمس الدين.فقيه، أصولي ، محدّث ،مفسّر ، نحويّ، بيانيّ . توفي ببغداد سنة ٧٨٦هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب(٦/٢٩٤)والفتح المبين(٢/٢٥٢).

(١٢٨) انظر : كتاب التقرير والتحبير (١/٧١) .

(١٢٩) انظر : البحر المحيط(٢/١٨) .

(١٣٠) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الحنبلي الملقب بشمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية ، فقيه حافظ محدث نحوي ، كان جريء الجنان في الحق ، واسع المعرفة ، عالماً بالخلاف ومذاهب السلف ، له المصنفات المحررة كإعلام الموقعين ، وزاد المعاد والطرق الحكمية ومفتاح دار السعادة ، وطريق الهجرتين وباب السعادتين ، توفي بدمشق سنة ٧٥١هـ. انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٦/١٦٨) والفتح المبين(٢/١٦١) .

(١٣١) انظر : مختصر الصواعق لابن القيم (٢/٦٩) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٩٠) .

(١٣٢) انظر : مجموع الفتاوى(١٢/٤٤٦-٤٥٣) .

(١٣٣) انظر : مجموع الفتاوى(٤٥٢/١٢) .

(١٣٤) انظر : مجموع الفتاوى(٤٤٩/١٢) .

(١٣٥) انظر : مجموع الفتاوى(٤٥٠/١٢) .

(١٣٦) انظر : مجموع الفتاوى(٤٥٦/١٢ ، ٤٦١) .

(١٣٧) كذا بالأصل ولعل الصواب : كلام . لدلالة السياق .

(١٣٨) انظر : البحر المحيط(١٩/٢) .

(١٣٩) انظر : كتاب التقرير والتحبير(٧٤/١) .

(١٤٠) هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، كان مجتهداً فقيهاً أصولياً متكلماً حافظاً ، له شرح التلقين ، وإيضاح المحصول من برهان الأصول والمعلم في شرح صحيح مسلم ، توفي سنة ٥٣٦هـ .
انظر ترجمته في : الفتح المبين (٢٦/٢) .

(١٤١) هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي الإسنوي ، الشافعي، جمال الدين، أبو محمد.مؤرّخ، مفسّر، فقيه، أصولي، لغوي عروضي.توفي بمصر سنة ٧٧٢هـ .
انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٢٢/٦) والفتح المبين(١٨٧/٢) .

(١٤٢) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي أبو القاسم ، الشافعي ، كان مفسراً محدثاً أصولياً ورعاً زاهداً توفي سنة ٦٢٣هـ . انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات(٢٦٤/٢)وشذرات الذهب(١٠٨/٥) .

(١٤٣) هو يحيى بن شرف بن مري محيي الدين أبو زكريا النووي الشافعي ، الفقيه الحافظ الزاهد القدوة ، توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٣٥٤/٥) .

(١٤٤) انظر هذه المسائل في : التمهيد(١٣٧/١-١٣٩) .

(١٤٥) هو إسماعيل بن عبد الواحد أبو سعيد البوشنجي الشافعي ، كان فقيهاً عالماً بمذهب الشافعية كثير العبادة ذاكراً زاهداً ، له كتاب المستدرك ، توفي سنة ٥٣٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب (١١٢/٤) .

(١٤٦) انظر : الكوكب الدري(٢٩٩/١) .

(١٤٧) انظر : البحر المحيط(١٨/٢-١٩) .

(١٤٨) انظر : البحر المحيط(١٩/٢) .

(١٤٩) اختلف العلماء في وقوع المجاز في اللغة والسنة والقرآن على أقوال :
الأول : منع وقوع المجاز في اللغة والسنة والقرآن ، وبه قال جمهور المتقدمين من العلماء وعامة أهل التحقيق .

القول الثاني : وقوعه في اللغة والسنة والقرآن ، وبه قال عامة المتكلمين والمتأخرين من اللغويين والأصوليين .

القول الثالث : وقوعه في اللغة دون الشرع . وبه قال بعض الظاهرية .

انظر هذه المسألة بأقوالها وأدلتها ومناقشاتها في : بذل النظر(٢٤)وشرح الكوكب المنير(١/١٩١)والبحر المحيط(٢/١٨٠)ومختصر الصواعق (٢/٢)ومجموع الفتاوى لابن تيمية(٢٠/٤٠٠)والعدة(٢/٦٩٥) .

(١٥٠) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية(٧/٩٠).

(١٥١) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الحنبلي الملقب بشمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية ، فقيه حافظ محدث نحوي ، كان جريء الجنان في الحق ، واسع المعرفة ، عالماً بالخلاف ومذاهب السلف ، له المصنفات المحررة كإعلام الموقعين ، وزاد المعاد والطرق الحكمية ومفتاح دار السعادة ، وطريق الهجرتين وباب السعادتين ، توفي بدمشق سنة ٧٥١هـ. انظر ترجمته في : شذرات الذهب (٦/١٦٨) والفتح المبين(٢/١٦١) .

(١٥٢) انظر : مختصر الصواعق لابن القيم (٢/٦٩).

(١٥٣) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية(٧/٩١).

(١٥٤) انظر : مختصر الصواعق (٢/٦٩).

المصادر والمراجع

١. الإبهاج في شرح المنهاج ، تأليف / علي بن عبدالكافي السبكي وولده عبدالوهاب بن علي ، صححه جماعة من العلماء ، طبع دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م

٢. أحكام أهل الذمة، تأليف / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم الجوزية، تحقيق / يوسف أحمد البكري – شاكر توفيق العاروري، دار النشر – رمادى للنشر – دار ابن حزم – الدمام – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م

٣. الإحكام في أصول الأحكام ، تأليف / علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ) ، تحقيق: أحد الأفاضل

٤. الإحكام في أصول الأحكام ، تأليف / علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت٤٥٦ هـ) ، طبع دار الآفاق الجديدة للنشر – بيروت – لبنان – طبعة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ، طبع دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – طبعة ١٤٠٥هـ –١٩٨٣م

٥. أحكام القرآن ، تأليف/ أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، تحقيق / محمد الصادق قمحاوي، دار النشر – دار إحياء التراث العربي – بيروت، سنة النشر ١٤٠٥هـ

٦. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لعبد الملك أبي المعالي الجويني ، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى ، وعلى عبد المنعم ، طبع بمطبعة السعادة – القاهرة ، سنة الطبع (١٩٥٠هـ)

٧. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تأليف / محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥ هـ) ، طبع دار المعرفة – بيروت – لبنان ، الناشر / عباس أحمد الباز – مكة المكرمة

٨. الاستقامة، تأليف / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق / د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ)

٩. الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، نشر دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان

١٠. أصول الدين ، لعبد القادر بن طاهر التميمي البغدادي، نشر دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان

١١. الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م)

١٢. البحر المحيط في أصول الفقه، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ،(٧٤٥_٧٩٤ هـ)، الطبعة : الثانية ، (١٤١٣ هـ ١٩٩٢م)، طبع :لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ، طبع دار الصفوة .

١٣. البرهان في أصول الفقه، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ،(ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق : عبد العظيم الديب، الطبعة الأولى ، (١٣٩٩هـ)، طبع : في دولة قطر على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني .

١٤. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تأليف / أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق / محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، دار النشر – مطبعة الحكومة – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ

١٥. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لمحمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، تحقيق : الدكتور محمد مظهر بقا، الطبعة : الأولى ، (١٤٠٦ هـ _ ١٩٨٦م)، طبع : دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع -جدة -السعودية، نشر مركز البحث العلمي -جامعة أم القرى بمكة المكرمة

١٦. تذكرة الحفاظ ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، الطبعة الأولى ، نشر دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان

١٧. التقرير والتحبير، تأليف / ابن أمير الحاج ، طبع دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م)

١٨. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ، تأليف / عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، تحقيق / د. محمد حسن هيتو، دار النشر – مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ

١٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، تأليف محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار النشر – دار الفكر – بيروت، سنة النشر ١٤٠٥هـ

٢٠. حاشية المحلي على جمع الجوامع، لمحمد بن أحمد المحلي ، الطبعة الثانية (١٣٥٦هـ – ١٩٧٣م)، طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٢١. الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق / محمد على النجار ، الطبعة الثانية ، نشر دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – لبنان

٢٢. دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (مختارات)، تأليف / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق / د. محمد السيد الجليند، دار النشر – مؤسسة علوم القرآن – دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ

٢٣. الرد على البكري (تلخيص كتاب الاستغاثة)، تأليف / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق / محمد علي عجال، دار النشر – مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

٢٤. الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق : بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الثانية (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م)، نشر دار ابن الأثير – الكويت

٢٥. الردود والنقود للبابرتي، لمحمد بن محمود بن أحمد البابرتي الحنفي، تحقيق / د. ضيف الله بن عون العمري، د. ترحيب بن ربيعان الدوسري، نشر مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م)

٢٦. روضة الناظر وجنة المناظر ، تأليف /محمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق / د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ، الناشر مكتبة الرشد – السعودية – الرياض ، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م)

٢٧. شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ، للقاضي عبد الجبار بن أحمد ، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان ، الطبعة الأولى (١٣٨٤هـ)، الناشر – مكتبة وهبة – مصر

٢٨. شرح أم البراهين ، لمحمد بن محمد يوسف السنوسي، طبع مطبعة الاستقامة ، سنة الطبع(١٣٥١هـ)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، مطبوع مع حاشية السعد التفتازاني ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية – مصر، طبع سنة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م

٢٩. شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ، تحقيق / الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الخامسة (١٣٩٩هـ)، نشر المكتب الإسلامي – بيروت – لبنان

٣٠. شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق / الدكتور / محمد الزحيلي ، والدكتور / نزيه حماد ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – جامعة أم القرى، طبع دار الفكر – دمشق ، سنة الطبع (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م)

٣١. شرح المقاصد للتفتازاني، لسعد الدين التفتازاني ، طبع مطبعة الحاج محرم أفندي – استانبول، سنة الطبع ١٣٠٥هـ

٣٢. شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول ، لشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق : الدكتور عبد الكريم بن علي محمد النملة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، الناشر : مكتبة الرشد – الرياض

٣٣. الصاحبي، لأحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، طبع في مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر – القاهرة

٣٤. صحيح البخاري ، تأليف / محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، طبع المكتبة الإسلامية – استانبول – تركيا ، الناشر / مكتبة العلم – جدة – السعودية

٣٥. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي– بيروت

٣٦. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تأليف / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم الجوزية، تحقيق / د. علي بن محمد الدخيل الله، دار النشر – دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م

٣٧. العدة في أصول الفقه، لمحمد بن الحسين الفراء أبو يعلى الحنبلي ، (٤٥٨هـ)، تحقيق : أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الأولى(١٤٠٠هـ _١٩٨٠م)، طبع مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان .

٣٨. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، تأليف / محمد بن علي بن محمد الشوكاني

الناشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، الطبعة الثانية (١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م)

٣٩. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصار، الطبعة الأولى (١٣٢٤هـ)، طبع المطبعة الأميرية ببولاق – مصر

٤٠. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي الهندي، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان

٤١. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، طبع في مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان

٤٢. قواطع الأدلة في أصول الفقه ، تأليف / منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ) ، تحقيق / الدكتور / عبدالله بن حافظ حكمي ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

٤٣. الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تأليف / عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي ، تحقيق / د. محمد حسن عواد، دار النشر – دار عمار – عمان – الأردن

الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ

٤٤. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، طبع في دار صادر – بيروت – لبنان

٤٥. المجروحين، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق / محمود إبراهيم زايد، نشر دار الوعي– حلب

٤٦. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ، جمع وترتيب / عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي ، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .

٤٧. المحصول في علم الأصول، تأليف / محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، طبع دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ –١٩٨٨م

٤٨. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تأليف / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ابن القيم الجوزية ، تحقيق / محمد حامد الفقي، دار النشر – دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م

٤٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه / مجموعة من المحققين ، الطبعة الثالثة ، طبع دار التراث – القاهرة

٥٠. المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين ، تأليف / محمد العروسي عبدالقادر ، طبع دار حافظ للنشر والتوزيع – جده – السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ –١٩٩٠م

٥١. المسامرة بشرح المسايرة، لمحمد بن محمد المعروف بابن أبي شريف ، طبع بمطبعة السعادة – القاهرة

٥٢. المستصفى من علم الأصول ، تأليف / محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، طبع المطبعة الأميرية – بولاق – مصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ

٥٣. المسودة في أصول الفقه، تأليف/عبدالسلام بن عبدالله بن الخضر ،وعبدالحليم بن عبدالسلام ،وأحمد بن عبدالحليم ، جمع / أحمد بن محمد الحنبلي ، تحقيق / محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبع / مطبعة المدني – السعودية – مصر

٥٤. المعجم الوسيط، تأليف /د.إبراهيم أنيس . د.عبدالحليم منتصر ، عطية الصوالحي . محمد خلف الله أحمد، الطبعة الثانية .

٥٥. معراج المنهاج ، لمحمد بن يوسف الجزري، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م)، طبع بمطبعة الحسين الإسلامية – القاهرة

٥٦. مغاني الأخيار فى شرح أسامى رجال معانى الآثار، لمحمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، تحقيق / محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعى الشهير بـ(محمد فارس)

٥٧. الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني، تحقيق / محمد سيد كيلاني ، نشر دار المعرفة – بيروت – لبنان ، سنة الطبع (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م)

٥٨. ميزان الأصول في نتائج العقول ، لعلاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ، تحقيق الدكتور محمد زكي عبد البر ، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م)، الناشر إدارة إحياء التراث الإسلامي – الدوحة

٥٩. منار الهدى لطالبي بيان الحق والهدي، لمحمد أولى بن المنذر الأنصاري ، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ)

٦٠. المنخول من تعليقات الأصول ، تأليف / محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق محمد حسن هيتو ، نشر دار الفكر – دمشق – سوريا ، الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م)

٦١. نهاية السول في شرح منهاج الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، طبع عالم الكتب – بيروت – لبنان

The Origin of Language (Glottogony)

Dr. Tarheeb Al-Dosaree

Abstract:

The researcher divided the subject matter into a preface, an introduction, and four chapters.

In the preface he speaks on the importance of Usul al-Fiqh as a science in general, and the importance of the issue at hand in specific.

As for the introduction he defines the scope and meanings of the research title and the reason for the formation of language.

In the first chapter he mentions the variant opinions held by scholars concerning the origin of language and their disagreement as to whether language is the result of monogenesis or polygenesis.

This is followed by the second chapter clarifying the evidence, both textual and logical, presented for each of the previous two opinions, the reasoning behind each evidence and the various retorts against each.

The third chapter mentions the more correct opinion of the previous along with its evidences and points out the reasons for the disagreement in this issue.

The fourth chapter includes the correlated issues resultant on this issue, being of four types: theological, hermeneutical, legal, and linguistic issues.

The paper is concluded with the more important results of the research, and is followed by a bibliography and table of contents.